وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية ،العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

الرقم التسلسلي:..... /2018

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

عنوان المذكرة:

اثر الجباية البترولية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية 2000-2016

من إعداد:

- خولة علوان
- نور الهدى مكرسي

إشراف الأستاذ:

عز الدين عطية

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

أعضاء لجنة المناقشة :

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فوضيل رايس	أستاذ محاضر قسم "ب"	رئيسا
عز الدين عطية	أستاذ مساعد قسم "أ"	مشرفا ومقررا
حفيض عبد الحميد	أستاذ محاضر قسم "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/ 2018

بسم الله الرحمن الرحيم
٨٦ حامد ١٣
نقله عثمان أوزنجاي

شكر و عرفان

يقول الله عز وجل: (ولئن شكرتم لأزيدنكم) صدق الله العظيم.

نحمد الله عز وجل على نعمته الصبر التي وهبنا إياها فلولا توفيقه لنا ما كنا لننجز شيئا .

ويقول صلى الله عليه وسلم (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

فهناك الكثير ممن يستحقون الشكر والامتنان اولهم الدكتور المشرف" عطية عز الدين" الذي نتقدم اليه بخالص الشكر على مساعدته لنا بنصائحه وتوجيهاته،

فشكرا جزيلا.

كما نشكر عمال مكتبة العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.

كما لا يفوتنا ان نتقدم بالشكر الى السادة اعضاء اللجنة على قبول مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم على قراءتها.

وفي الاخير نشكر كل من قدم لنا العون ولو بكلمة طيبة.

الملخص:

إن التطور الاقتصادي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية كونها الممول الرئيسي الذي يعتمد عليها في تمويل نفقاتها العامة و كذلك الأنشطة الاقتصادية و هذا ما تبين لنا من خلال فترة الدراسة (2000_2016) انه يوجد علاقة طردية بين الجباية البترولية و النمو الاقتصادي حيث كلما زادت قيمة الجباية البترولية زاد النمو الاقتصادي و العكس صحيح و من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني وجب على الدولة تنويع إيراداتها عن طريق الاستثمار في قطاع الزراعة، الصناعة و السياحة .

Summary :

The economic development in Algeria depends largely on petroleum revenues as the main financier on which it depends on financing its public expenditures as well as economic activities. This is evidenced by the study period (2000/2016) that there is a positive relationship between the petroleum collection and economic growth. The increase in the value of petroleum collection increased economic growth and vice versa. In order to improve the national economy, the state must diversify its revenues by investing in agriculture, industry and tourism.

Key words: Petroleum levy, GDP, economic growth.

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
الشكر و العرفان	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
المقدمة العامة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإيرادات البترولية	01 – 34
مقدمة الفصل الأول	01
المبحث الأول: أساسيات حول الإيرادات البترولية	02
المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة	02
المطلب الثاني: ماهية المحروقات	08
المطلب الثالث: مفهوم الجباية البترولية	19
المبحث الثاني: الجباية البترولية في الجزائر	23
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات الجزائري	23
المطلب الثاني: تعريف الجباية البترولية و مكوناتها	26
المطلب الثالث: الإطار القانوني للجباية البترولية	29
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: النمو الإقتصادي مفاهيم و نظريات اقتصادية	36– 63
مقدمة الفصل الثاني	36
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي	37
المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي	37
المطلب الثاني: محددات النمو الإقتصادي	43
المطلب الثالث: التنمية الإقتصادية	45

المبحث الثاني: نظريات النمو الإقتصادي	**47**
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية و النيوكلاسيكية	**47**
المطلب الثاني: النظرية الحديثة للنمو الإقتصادي	**56**
المطلب الثالث: نماذج النمو الإقتصادي	**56**
خلاصة الفصل الثاني	**63**
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي	**65- 80**
مقدمة الفصل الثالث	**65**
المبحث الأول: الأدوات المستخدمة في الدراسة	**66**
المطلب الأول: نموذج الإنحدار البسيط	**66**
المطلب الثاني: المتغيرات المستعملة في النموذج	**69**
المبحث الثاني: خطوات الدراسة القياسية	**70**
المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي	**70**
المطلب الثاني: تقدير النموذج	**73**
خلاصة الفصل الثالث	**80**
الخاتمة العامة	**82**
قائمة المراجع	**85**
الملاحق	**89**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تاريخ اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم	09
02	المنتجات البترولية	12
03	مراحل تأميم المحروقات	25
04	الدراسة الوصفية لبيانات السلاسل	70
05	مصفوفة الإرتباط correlation	72
06	تقدير النموذج	73
07	قيم ستيودنت المحسوبة و احتمالاتها	74
08	تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي بعد إزالة الحد الثابت	75
09	اختبار breusch-godfrey	77
10	اختبار white	78
11	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	79

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الوحدات المستعملة في قياس النفط	13
02	تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر	29
03	تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي	49
04	المنحنيات البيانية للناتج المحلي الخام و الجباية البترولية	71
05	الرسم الانتشاري	72
06	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	73

المقدمة العامة

يحتل البترول مكانة هامة و محورية ضمن اقتصاديات الطاقة وعامل مهم في النمو الإقتصادي كما أن دوره يعتبر حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، أضف إلى ذلك أنه من الناحية الإقتصادية أصبح دوره مركزيا في النمو الإقتصادي للدول المصدرة.

من ناحية أخرى ننظر إلى سوق المحروقات على أنه سوق غير مستقر على أنه سوق غير مستقر بسبب ما تتعرض أسعار البترول من تقلبات حادة في فترات متقاربة نسبيا.

وباعتبار الجزائر مصدر للبترول و شريك في السوق البترولي يتأثر اقتصادها بالمتغيرات الطارئة على السوق البترولي، اذ ان اقتصادها مرهون بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية و التي تعتبر رهينة تقلبات أسعار البترول في السوق العالمية الشيء الذي يضفي ميزة الضعف على الإقتصاد الجزائري.

وقد تميز الوقت الحالي بتسجيل انخفاضات في أسعار البترول و هذا ما يؤدي إلى إنخفاض الجباية البترولية في بلدان عديدة قد سلبا من هذا الموضوع على غرار الجزائر بصفتها مصدرة للبترول و التي سجلت انخفاضات كبرى في مؤشراتها الإقتصادية و تسجيل عجز في ميزانية الدولة و هذا ما يؤثر على النمو الإقتصادي لها.

ومن هذا المنطلق و على إثر انخفاض المداخيل البترولية حرصت الكثير من الدول المصدرة للبترول

و من بينها الجزائر إلى تنويع مصادر تمويلها و من خلال هذا البحث سيتم إبراز أثر الجباية البترولية على النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000 إلى 2016 في الجزائر.

- **إشكالية البحث:**

من خلال ما سبق تتجسد مشكلة البحث في السؤال التالي:

- ماهو أثر الجباية البترولية على تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2016 ؟

ولتوضيح جوانب المشكلة أكثر يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

بناءا على السؤال الجوهري يمكن طرح جملة من التساؤلات كما يلي:

- هل تعتبر الإيرادات البترولية الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الإقتصاد الجزائري؟
- هل يعتمد النمو الإقتصادي في الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية؟
- هل تعتبر الجباية البترولية الممول الرئيسي و الوحيد في تمويل النفقات العمومية والأنشطة الإقتصادية للدولة؟

- **أهمية البحث:**

ان الدول ذات الطبيعة البترولية و التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات البترولية تكون معرضة لأزمات اقتصادية ترجع إلى طبيعة اقتصادها، يقاس نجاح مسارها السياسي و الإقتصادي دائما بتقلبات أسعار البترول، من هنا و بحكم أن الجزائر واحدة من هذه الدول، تبرز الأهمية البالغة لهذا البحث و التي توجب علينا دراسة مختلف العناصر ابتداءا بالإيرادات العامة إضافة إلى التعمق في الجباية البترولية .

- **الفرضيات:**

أما الفرضيات المعتمدة فهي كالآتي:

الفرضية الرئيسية : يعتمد النمو الإقتصادي في الجزائر بشكل كبير على الجباية البترولية

ويمكن إستخلاص الفرضيات الفرعية التالية:

1. يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الجباية البترولية .
2. تعتبر الإيرادات البترولية ركيزة أساسية للاقتصاد الجزائري .
3. تعتبر الجباية البترولية الممول الرئيسي و الوحيد في تمويل نفقات الدولة .

- **هدف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى إبراز أثر الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي من سنة 2000 غلى 2016، وذلك من خلال تداعيات تغير قائم للجباية البترولية في ميزانية الدولة و مدى إعتماد الجزائر

على الجباية البترولية الذي من المفترض أن تضمن للإقتصاد الجزائري مصدر تمويل دائم لمختلف سياستها و برامجها من جهة و هامش أمان يمكنها من تجاوز أية مخاطر و أزمات قد تواجهها مستقبلا.

- **حدود البحث:**

سيقتصر البحث على دراسة دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي خلال الفترة 2000 إلى غاية 2016.

- **منهج البحث:**

إن معالجة الإشكالية المطروحة و الإجابة عن أسئلة الدراسة مع صحة او نفي الفرضيات المعتمدة، تستدعي ضرورة المزج بين مجموعة من الأساليب و الأدوات المنهجية المعروفة فإن ذلك يستوجب الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يعنى بوصف الأهداف و الظواهر المتمثلة في الجوانب النظرية الخاصة بالإيرادات البترولية من جهة و النمو الإقتصادي من جهة اخرى، أما منهج التحليل و الإحصاء و القياس فسيتم إعتماده في الجزء التطبيقي.

- **أقسام البحث:**

يعتمد موضوع البحث على خطة تتكون من ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: يعرض فيه أساسيات الإيرادات البترولية من خلال الإيرادات العامة و ماهية المحروقات و مفهوم الجباية البترولية بصفة عامة وكذالك الجباية البترولية في الجزائر و ذلك من خلال تقديم لمحة تاريخية عن قطاع المحروقات و مفهوم الجباية البترولية و مكوناتها و كذلك الإطار القانوني لها و تطورها في الجزائر.
- الفصل الثاني: يتم من خلاله عرض الإطار المفاهيمي للنمو الإقتصادي من خلال تعريفه و محدداته وكذلك التنمية الإقتصادية و النظريات من خلال تقديم نظرية النمو الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و نماذج النمو.
- الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي و ذلك من خلال الأدوات المستخدمة في الدراسة المتمثلة في نموذج الإنحدار البسيط و المتغيرات المعتمد.

- **صعوبات الدراسة:**

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا نذكر منها:

- قلة المراجع و بالخصوص الكتب في هذا المجال .
- صعوبة الحصول و تضارب في الإحصائيات الأزمة لموضوع دراستنا خاصة في الفصل الثالث فيما يتعلق بأثر الجباية البترولية على النمو الإقتصادي للدولة.

- **الدراسات السابقة:**

بالعيد محمد الحافظ، **تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كان الهدف من هذه الدراسة محاولة فهم التأثر الذي ينجر على الاقتصاد الوطني من خلال تدهور أسعار النفط، و كذلك فهم العوامل التي تتحكم في تحديد أسعار النفط و إبراز العلاقة بين النفط و الجباية البترولية و النمو الإقتصادي.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإيرادات البترولية

مقدمة الفصل الأول

لقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المؤسسات الديمقراطية في العالم، وتعددت أنواعها مع ازدياد وظائف الدولة وتدخلها في الشؤون الإقتصادية والاجتماعية.

وبما أن للدولة عدة مهام يتحتم عليها القيام بها فهي تحتاج إلى موارد وإيرادات تمكنها بقيام مهامها على الوجه المطلوب، هذه الإيرادات تتمثل في الدومين، والقروض العامة، و المساعدات إضافة إلى الرسوم و الضرائب هذه الأخيرة اعتبرت وسيلة مالية هامة في يد الدولة تستخدمها لتحقيق أهدافها.

والجزائر تعتمد على الجباية البترولية كمصدر أساسي في التمويل، إذ تحتل مكانة بارزة ضمن الإيرادات العامة الأخرى، فهي تتكون من الإتاوة المفروضة مقابل استغلال الثروات العمومية في باطن الأرض و الضرائب المباشرة المفروضة على النتيجة التي تحققها المؤسسات التي تعمل في المجال البترولي.

ونظرا للحجم المتزايد للنشاط البترولي، قد أدى إلى زيادة حجم الإيرادات البترولية للدولة وعليه أصبح للجباية البترولية أهمية بالغة في تمويل النفقات العمومية و الأنشطة الإقتصادية للدولة.

المبحث الأول: أساسيات حول الإيرادات البترولية

تمثل الإيرادات العامة عنصرا في ميزانية الدولة، كما أن لها تأثيرا كبيرا في الحياة الاقتصادية و التي تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية باعتبار قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن في الاقتصاد، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب على النحو التالي:

- المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة؛
- المطلب الثاني: ماهية المحروقات؛
- المطلب الثالث: مفهوم الجباية البترولية.

المطلب الأول: مفهوم الإيرادات العامة

الفرع الأول: التعريف بالإيرادات العامة

توجد العديد من التعاريف للإيرادات العامة منها:

- " تعرف الإيرادات العامة على أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق و المشروعات العامة، ووضع سياستها المالية موضوع تنفيذي " [1]
- يقصد بالإيرادات العامة " مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي "[2]
- " تعتبر الإيرادات من الأدوات الأساسية للموازنة العامة التي تستخدمها الحكومة في تنفيذ سياستها المالية، وتحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و غيرها " .[3]

الفرع الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة

قبل التطرق إلى مصادر الإيرادات العامة لابد من معرفة أولا تقسيماتها نظرا لتعاظم الأهمية الكبرى للإيرادات العامة في الوقت الحاضر من جهة، و الحاجة إلى تتبع تطورها من جهة أخرى، و التقسيمات وفي ما يلي التقسيمات التطبيقية للإيرادات العامة ثم التقسيمات النظرية أو العلمية .

---

[1]– مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي : مالية الدولة** ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999 ص 101 .

[2]– محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، الطبعة الثانية 2005، ص 139.

[3]– بن إسماعيل حياة، **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، اتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر،2009 ، ص 5.

أولا: التقسيمات التطبيقية

وسيتم في ما يلي الاكتفاء بعرض تقسيمين تطبيقيين فقط للإيرادات نظرا للأهمية الكبيرة و الفائدة التي يكتسبها هذين التقسيمين و هما تقسيم الإيرادات إداريا و تقسيما وظيفيا .

1. **التقسيم الإداري للإيرادات:** يمكن تقسيم الإيرادات العامة وفقا للجهات التي تتولى تحصيلها بحيث تتضمن الموازنة تفصيلا واضحا بما حصلته كل مصلحة من المصالح العامة، و هي بصدد ممارستها لنشاطها...، حيث أن هذا التقسيم يبين فقط نصيب كل إدارات الحكومة في تحصيل الموارد العامة و لا يبين طبيعتها ولا يعكس كفاءة أو أهمية وحدة حكومة معينة و إنما فقط الاختصاص
2. **التقسيم الوظيفي للإيرادات:** من المفيد أن تعرض الإيرادات في الموازنة عرضا وظيفيا حتى يمكن الإلمام بمصادر الموارد العامة المختلفة، و نصيب كل منهما في الحصيلة الإجمالية للإيرادات الدولة ...، حيث ان الهدف من هذا التقسيم يسمح بالتعرف على مصادر تمويل النفقات العامة و تقييم سياسة الدولة و تتبع التطورات التي تلحقها من سنة إلى أخرى.[1]

ثانيا: التقسيمات العلمية

يصعب التقسيم العلمي للإيرادات الشئ الذي يترجمه عدم المقدرة للتوصل إلى معيار علمي دقيق، وعليه نجد أن أهم هذه التقسيمات متمثلة فيما يلي:

1. **إيرادات أصلية وإيرادات مشتقة:** ويطلق على الإيرادات الأصلية الموارد التي تحصل عليها الدولة من ممتلكاتها الخاصة و دون الاستيلاء على أموال الأفراد .

أما تلك التي تحصل عليها عن طريق اقتطاع جزء من أموال الموظفين يطلق عليها بالإيرادات المشتقة إن هذا التقسيم فقد الكثير من أهميته في وقتنا الحاضر نظرا لتوجه الدول للخوصصة .

2. ايرادات سيادية و إيرادات اقتصادية: ويطلق على الإيرادات السيادية الأموال التي تدفع كرها و جبرا للدولة و الهيئات العامة، أما الإيرادات الاقتصادية فتحصل عليها الدولة دون اللجوء إلى الافراد .

[1]- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، نفس المرجع السابق، ص 110،111.

3. **إيرادات عادية و إيرادات غير عادية:** إن الإيرادات العادية هي التي تحصل عليها الدولة و الهيئات العامة بصورة منتظمة، أما الإيرادات غير العادية فهي التي تحصل عليها الدولة من آن إلى آخر بغير انتظام .[1]

الفرع الثالث: مصادر الإيرادات العامة

أولا: إيرادات أملاك الدولة (الدومين): يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة و ايا كانت نوعية ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، ويشكل الدومين مصدرا إراديا هاما و ذلك لأنه كان المصدر الأساسي في إيرادات الدولة، وقلت أهميته النسبية مع التطور الاجتماعي و تطور نشاط الدولة يظهر مصادر أكثر أهمية و لكن لم تتخلى عنه الدولة ومن بينها الجزائر لأنه مصدر مستمر، وينقسم دومين الدولة إلى قسمين كبيرين: الدومين العام و الدومين الخاص.

1. **تعريف الدومين العام:** ويقصد به الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى و التي تخضع لأحكام القانون العام، و تخصص للنفع العام ومن أمثلة ذلك النهار و الطرق و الحدائق العامة، و عادة ما لا تقتضي الدولة ثمنا من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه الأموال، ومع ذلك فقد تفرض الدولة في حالات معينة رسوما على الانتفاع بها، ومثال ذلك الرسوم التي تفرض على زيارة الحدائق و المتاحف العامة او على عبور بعض الطرق، و غالبا مايكون السبب في اقتضاء هذه الرسوم هو الرغبة في تنظيم استعمال الأفراد لهذه الموال و قد يكون سببها في حالات استثنائية، هو الرغبة في تغطية نفقات إنشاء هذه الأموال، ومع ذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام . [2]
2. **الدومين الخاص:**

1.2 تعريف الدومين الخاص: هو عبارة عن مجموعة الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة و تهتم بتنظيم استغلالها حتى تعود عليها بإيراد, و على خلاف أموال الدومين العام التي تخضع لأحكام القانون العام فان أموال الدومين الخاص تخضع لأحكام القانون الخاص و تسري عليها قواعده المتعلقة بالمعاملات و التقادم.

[1] - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 112.

[2]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة للطباعة و النش، بيروت، 1992، ص129- 130.

هذا و تحرص معظم الدول على إدارة هذه الأموال وفقا للنظم السائدة في الأنشطة الخاصة, وذلك حتى يتيسر لها تحصيل قدر كبير من الإيرادات عن طريقها.

2.2 أنواع الدومين الخاص: ينقسم هذا الدومين إلى ثلاثة أنواع فهناك أولا الدومين العقاري الذي يتمثل في ممتلكات الدولة من أراضي و مباني مختلفة, و هناك كذلك الدومين المنقول او المالي الذي ينحصر أساسا في ما تملكه الدولة من أوراق مالية, و هماك أيضا الدومين الصناعي و التجاري الذي يشمل كل ما تملكه الدولة من مشروعات تجارية و صناعية و سنعرض بإيجاز في مايلي كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة:

- **الدومين العقاري:** يتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية و المناجم و المباني المملوكة للدولة, وقد كان لإيراد هذا الدومين الأسبقية على أنواع الإيرادات الأخرى في تغطية النفقات العامة إلا أن أهميته بدأت بالتناقص منذ مطلع القرن الحالي و ذلك لأسباب مرتبطة بنوعية الأموال التي يتضمنها.
- **الدومين المنقول او المالي:** يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم و السندات, وقد يبدو من المستغرب ان تلجا الدولة لتملك هذه الأوراق إذ أن الإيراد الذي تنتجه ليس مضمونا أو ثابتا و بالإضافة لذلك فان إنفاق الحكومة لأموالها في مثل هذا الوجه من أوجه الاستثمار لا يبدو متماشيا مع أهداف الدولة المنوط بها أداء خدمات عامة و ليس المضاربة في البورصة.[1]
- **الدومين التجاري و الصناعي:** يشمل هذا الدومين جميع المنشات التجارية و الصناعية التي تديرها الدولة وفقا للأساليب المتبعة في النشاط الخاص.

وقد تستهدف الدولة من إقامة هذه المشروعات غرضا ماليا و مثال ذلك احتكار معظم الدول لتجارة الدخان, كما تحرص غالبية الدول على إقامة بعض المشروعات لأسباب اقتصادية و مثال ذلك إنشاء المشروعات التي تتميز بغلبة الاحتكار على أسواقها كمحطات المياه و الكهرباء, و بالإضافة إلى ذلك يعمد عدد كبير من الدول لإقامة المشروعات الصناعية الأساسية التي تهدف لتطوير الاقتصاد

[1]- مجدي محمود شهاب، نفس المرجع السابق، ص 121- 122.

القومي و تنميته كمشروعات الطاقة و المشروعات الصناعية الثقيلة التي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة عادة مايعجز الأفراد عن توفيرها.[1]

ثانيا: الضرائب و الرسوم

1. الضرائب

1.1 تعريف الضريبة: تعرف الضريبة بأنها: " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة, أو احد الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية, مساهمة منه في التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ".[2]

- و تعرف بأنها " اقتطاع مالي تأخذه الدولة جبرا من الأفراد دون المقابل بهدف تحقيق مصلحة عامة "

و عليه ومما سبق يمكن تحديد خصائص الضريبة على النحو التالي:

- **اقتطاع مالي:** و يعني ذلك أن قيمتها تنتقل انتقالا نهائيا من المكلف بها الى الدولة.

و قد كانت قديما تجبي عينا, إما في شكل صخرة أو تسليم أشياء أو جزءا من المحصول, ثم حلت محلها الضرائب النقدية حين عرفت النقود, حين أصبح نظام الضرائب العينية لا يتلاءم و الاحتياجات الاقتصادية الضخمة للدولة.

- **الضريبة تفرض جبرا:** تتولى السلطة العامة وضع النظام القانوني للضريبة من حيث فرضها و جبايتها فهي التي تضع طرق تحصيلها دون اتفاق مع الممول.

ولا يخل هذا بعنصر الديمقراطية حيث يتولى ممثلي الشعب (البرلمان) مهمة مناقشة مسألة فرض الضرائب و يجب الحصول على موافقتهم, و من مظاهر السلطة العامة قيام الدولة بتحصيل الضريبة بالطرق الجبرية في حالة امتناع الممول عن تسديد الضريبة و الا تعرض لعقوبات.

[1]- بعلي محمد الصغير و آخرون، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الحجار، عنابة، الجزائر،2003، ص57.

[2]- عادل احمد حشيش، نفس المرجع السابق، ص129.

- **دون مقابل:** تدفع الضريبة بلا مقابل أو منفعة خاصة, فالمكلف يقوم باداءها على أساس مساهمته في المجتمع و باعتباره عضوا ي الجماعة و ليس باعتباره ممولا للضرائب, و على هذا فانه يبدو منطقيا أن يساهم في تغطية أعباء الدولة التي تحمي الجماعة و تشرف عليها.
- **تحقيق النفع العام:** اذ كانت الضريبة لا تفرضها الدولة مقابل نفع خاص لدافعها, فان الدولة تلتزم باستخدام حصيلتها لتحقيق منفعة عامة.[1]

2. الرسوم: يعرف بأنه مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة و ذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج، فهي تحقق في آن واحد نفعا خاصا لمن يستمتع بها بالإضافة لنفع آخر عام يعود على المجتمع من جراء أدائها .

ويتضح من هذا التعريف أن الرسم يتميز بثلاثة خصائص نذكرها فيما يلي:

1.2 الصفقة النقدية للرسم: أي هو عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه الشخص مقابل خدمة، وهو يتفق مع التطور الحديث في جعل النقود وسليمة للتعامل.

2.2 عنصر الجبر: يعني أن الفرد يلتزم بدفعها في حالة اختياره الحصول على خدمة معينة من الدولة أو أحد أجهزتها وإذا ما اختار الشخص طلب الخدمة فهو مجبر على دفع الرسم.

3.2 عنصر المقابل أو المنفعة الخاصة: أي الرسم يدفعه الفرد مقابل خدمة معينة تدخل في إطار إشباع الحاجات العامة للموظفين كالتعليم بالنسبة للرسوم المدرسة.[2]

ثالثا: القروض العامة

1. تعريف القروض العامة و أهميتها:

1-1 تعريفها: يمكن تعريفه بأنه " هو عقد مالي تعقده الدولة أو من ينوب عنها من أشخاص القانون العام مع الأفراد، أو مع هيئة أو دولة أخرى تحصل بموجبه على مال تتعهد برده مع فوائده في تاريخ معين ينص عليه العقد "، أي أنه هو المال الذي تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الخزينة أو غيرها وترد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة.

ومن التعريف نجد أن:

[1]- بعلي محمد الصغير، نفس المرجع السابق، ص 58- 60.

[2]- ناشد عدلي سوزي، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعتي الإسكندرية، ص102.

– القرض مبلغ من المال غالبا ما يكون عقدا.

– القرض يتأتى في بناء على عقد بين الدولة أو إحدى هيئاتها أو أي هيئة أخرى.

– القرض غالبا يكون بفوائد مستحقة ومحدد المدة. [1]

المطلب الثاني: ماهية المحروقات

تعتبر المحروقات احد أهم الموارد الأولية الإستراتيجية التي تحتاجها الاقتصاديات العالمية باعتبارها من أهم مصادر الطاقة التي تعتبر عامل أساسي في النشاطات الاقتصادية التي تساهم في النمو الاقتصادي لتحقيق التقدم و الرفاهية للمجتمعات .

أولا : تاريخ النفط وأصله .

1. **تاريخ النفط :** أول من عرف استخدامات البترول قدماء المصريين في عمليات التحنيط ووردت إشارات في الكتب السماوية تشير إلى وجود البترول فقد ذكر بأن سيدنا نوح عندما بنا سفينته دهنا بالقار حتى لا ينفذ إليها الماء وورد في العهد القديم أن هناك تكرارات كبيرة للنفط.

تحدث المؤرخ (هيرودوت) عام 450 قبل الميلاد عن البترول بقوله " توجد في جزيرة زانتا بئر تنتج ثلاث مواد هي الإسفلت والملح والزيت".

اقتصر استخدام البترول في بادئ الأمر على استعماله في المواد الطبية والإضاءة وإجراء الطقوس الدينية، وأشادت عظمة قرطاجة في التجارة نتيجة استخدام مادة البيتوم في منشآتم البحرية وسيطرتم على تجارة البحر المتوسط وتفوقهم البحري حتى اكتشف الرومانيون طريقة إدخال القطع الخشبية بعضها ببعض في بناء سفنهم وأدى البيتوم الذي كان سببا في عظمتهم إلى سهولة حرق أسطولها بواسطة سيبون الإفريقي ويرتبط العصر البترولي باستخدام الزيت في الإضاءة والذي يعتمد على زيت الحوت ذي التكلفة المرتفعة مما أدى إلى البحث عن مصادر بديلة للإضاءة، وفي عام 1847 م قام (ينج الانجليزي) بتجارب لتقطير البترول من الفحم ونجح في ذالك وتوصل فريق من العلماء الألمان إلى اختراع مصباح البرافين وهذا أول حدث في تاريخ الصناعة البترولية وساعدت الثورة الصناعية في انجلترا خلال النصف الثاني من القرن 18 على زيادة الطلب على زيوت التشحيم .

بالإضافة إلى ذالك أجريت الأبحاث والدراسات العديدة بالولايات المتحدة حول استخدام البترول لأغراض تجارية و أنشئ أول معمل لتكرير البترول الخام بمدينة تبسرج وكانت الكميات في بادئ الأمر منخفضة لاتفي بحاجات الاستهلاك نتيجة زيادة الطلب على زيوت الإضاءة والتشحيم، توصلت الأبحاث عن تفجر

[1]- بعلي محمد الصغير وآخرون، مرجع سابق، ص78.

الزيت من باطن الأرض لأول مرة بعد أن كان استخراجه قاصرا على الآبار السطحية عام 1859، وفي سنة 1860 بلغ عدد الآبار التي حفرت بالولايات المتحدة 84 بئر أنتجت حوالي 85 طن من البترول الخام[1]، و يبين الجدول الأتي اكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم.

الجدول رقم(1): تاريخ إكتشاف النفط في أهم المناطق عبر العالم

الترتيب	تاريخ اكتشاف النفط	الدول	الملاحظات
01	1830	الولايات المتحدة الأمريكية	كان اول اكتشاف تجاري في 1858و1859 في منطقة بنسلفانيا على يد "أدوين دريك"
02	1856	روسيا	1868 أول اكتشاف تجاري
03	1901	إيران – مصر	منح حق الإمتياز لرجل أعمال انجليزي
04	1910	رومانيا– كندا– ايطاليا– ألمانيا– اليابان– الهند– البيرو– المكسيك الأرجنتين – اندونيسيا	–
05	1991	جزء من البور	–
06	1914	فنزويلا	
07	1927	العراق	
08	1932	البحرين	
09	1936	الكويت	
10	1938	المملكة العربية السعودية	
11	1956	الجزائر	يعتبر أول اكتشاف تجاري
12	1967	النرويج	في منطقة بحر الشمال

المصدر: أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية، اقتصاد و تسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص 10.

[1]- خديجة كتوس، رفيدة ذويوة، **انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة تبسه، 2017، ص 04.

2- أصل النفط : لقد انقسم الباحثون في تفسير نشأة وأصل تكون البترول إلى قسمين، قسم يؤيد نظرية النشأة العضوية، أما القسم الأخر من الباحثين فإنه يؤيد النظرية غير العضوية لنشأة البترول، ومن هذا المنطلق يمكننا عرض ملخص لمضمون النظريتين كما يلي :

- **نظرية النشأة العضوية:** وفقا لهذه النظرية فإن البترول يتكون من تحلل المواد العضوية(حيوانية نباتية)، ومن المعتقد وفقا لهذه النظرية أن السائل الزيتي الخام يتكون في ظل ظروف طبيعية خاصة جدا توافرت خلال ملايين السنين، والتي تتمثل في توافر النباتات والحيوانات التي تحتوي على المواد العضوية، وأن تكون قد تعرضت للتحلل 5تحت ظروف ضغط وحرارة عالية .

- **نظرية النشأة اللاعضوية:** إن أول من نادى هذه النظرية في العصر الحديث هو الكيميائي الروسي ، وقد افترض هذا العالم أن تكوين الزيت الأسود السائل، جاء نتيجة لتفاعل كميات هائلة من كربيد 6 "مندليف "الحديد في باطن الأرض مع المياه الجوفية، تحت درجات عالية جدا من الضغط والحرارة، وكذلك تفاعل كربونات الكالسيوم المكونة للحجر الجيري مع كبريتيد الهيدروجين الموجود في الغاز الطبيعي.

لم تتلقى نظرية النشأة اللاعضوية قبولا عند الكثير من العلماء، عكس النظرية العضوية التي كانت أكثر منطقية، وبالتالي كانت الأكثر قبولا وشعبية[1].

ثانيا :تعريف النفط وخصائصه.

1- تعريف النفط : إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petr oléum وتعني Petr صخر + زيت Oléum أي بمعنى زيت الصخر، يعتبر النفط مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية. وكل جزئ يتألف من ذرات، وتتحد خصائص المادة بعدد ونوع الذرات التي تتحد لتكون جزيئا وبعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد فتنتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.[2]

- **خصائص النفط :** للنفط مجموعة من المميزات و الصفات الطبيعية و الفنية و الإقتصادية تجعله ضمن مجموعة الطاقة المستغلة في العالم ومن أهم مزاياه ما يلي :

[1]- د.جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتهما برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات في الجزائر**، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية ، العدد 9، المجلد الأول، جوان 2014.

[2]- نفس المرجع السابق.

- ✓ يأخذ البترول شكل غاز طبيعي Natural gaz يتكون من مجموعة غازات أهمها المثين Méthane و الاثين Ethane البروتين Propane و البوتين Butane .
- ✓ ارتفاع قيمة الحرارة مقارنة مع بقية المصادر الأخرى ،حيث كمية الحرارة المتولدة من النفط تكون أكبر و أعلى من أي مصدر آخر .
- ✓ توفره بكميات كبيرة رغم خاصية النضوب .
- ✓ مرونة حركته السعرية .
- ✓ مصدر للعديد من المنتجات التي يحتاجها الإنسان في مختلف نشاطات الحياة و كمصدر للطاقة خاصة (الصناعة البتروكميائية).
- ✓ قيمته الإستعمالية مقارنة مع المصادر الأخرى للطاقة رغم محاولة إحلال ببعض المصادر البديلة (النووية ،المائية) فعهد النفط مازال يتواصل حيث تشير بأنه سيصل الطلب عليه إلى 35 %من الطلب العالمي في 2030 .[1]

ثالثا : أنواع النفط و كيفية قياسه

1 – أنواع النفط : تنتج من البترول مواد عدة مختلفة، عن طريق عمليات التقطير و التصنيع للزيت الخام يمكن الحصول على عدد كبير من المنتجات و حسب الكثافة النوعية للزيت حيث كلما زادت درجة الكثافة النوعية للزيت الخام تزداد فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات العالمية القيمة فالبترول الخام يتضمن و يستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها أو شكلها أو قيمتها أو استعمالها، فمنها المنتجات البترولية الرئيسية أو الثانوية أو منها الحقيقية أو الثقيلة أو المتوسطة[2] و الجدول التالي يوضح المنتجات البترولية :

[1]- خديجة كتوس، فريدة ذويوة، مرجع سابق، ص06.

[2]– مخلفي أمينة، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**– الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية، اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص13.

الجدول رقم (2) المنتجات البترولية

المنتجات الخفيفة	الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، كيروسين	Naturel gaz. Aviation gasoline. Motor gazoline kerosene.
المنتجات المتوسطة	زيت الغاز ، زيت الديزل، زيت التشحيم .	Gaz oïl . dieseloil. Lubricantes
المنتجات الثقيلة	زيت الوقود، الإزفلت ، الشمع.	Bunker/fuel oil. Bitumer.wax

المصدر: أمينة مخلفي، **أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية – حالة مجمع بركين**، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية . جامعة قاصدي مرباح ورقلة، غير منشورة، الجزائر، سنة 2005-2004 ص 10.

2- كيفية قياس النفط : تقاس كثافة النفط عادة بالدرجات ،وفقا لمقياس وضعة معهد البترول الأمريكي American Petr oléum Institute (API) ، ويصنف مؤتمر الطاقة العالمي النفط الخام الثقيل على أنه النفط الذي يكون أقل من 22 درجةAPI ، و الخام المتوسط بين 22 و 31 درجة API،والخفيف أكثر من 31 درجة API و بعض المكثفات يصل ثقلها إلى 60 درجة و النفط الذي يكون تحت الدرجة API يعرف بإسم بيتومين و يتطلب معالجة خاصة و يستخرج هذا النفط من الرمال أو الحجارة الرملية تحسب الكثافة النوعية بموجب المعادلة التي وضعها معهد البترول الأمريكي في شكل رقم صحيح و كسر عشري ثم يقرن به الحروف الثلاث الأولى من إسم API وهي:

$$\text{درجة } API = 131.5 \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة للنفط عندالخام درجة } 60 \text{ ف}}$$

يقاس النفط بالبرميل أو بالطن المتري، و القياس الأكثر شيوعا لإنتاج النفط هو عدد البراميل أو عدد الأطنان المترية بالسنة.

بما أن البرميل هو مقياس الحجم و الطن هو مقياس الوزن فلا توجد علاقة دقيقة بينهما حيث أن النفط الخام يختلف وزنه باختلاف نوعه ، ولكن القاعدة أن كل 7.33 برميل تعادل طنا و إنتاج برميل واحد باليوم يعادل إنتاج 49.8 طن متري بالسنة ،ثم قياس الغازولين من المضخة باللتر في معظم الحالات

ولكنه يقاس في الولايات المتحدة الأمريكية بالغا لون (الغالون يعادل 3.75 لتر و 42 تعادل برميلا واحد) والشكل التالي يبين الوحدات المستعملة في قياس النفط [1].

الشكل رقم (1) الوحدات المستعملة في قياس النفط

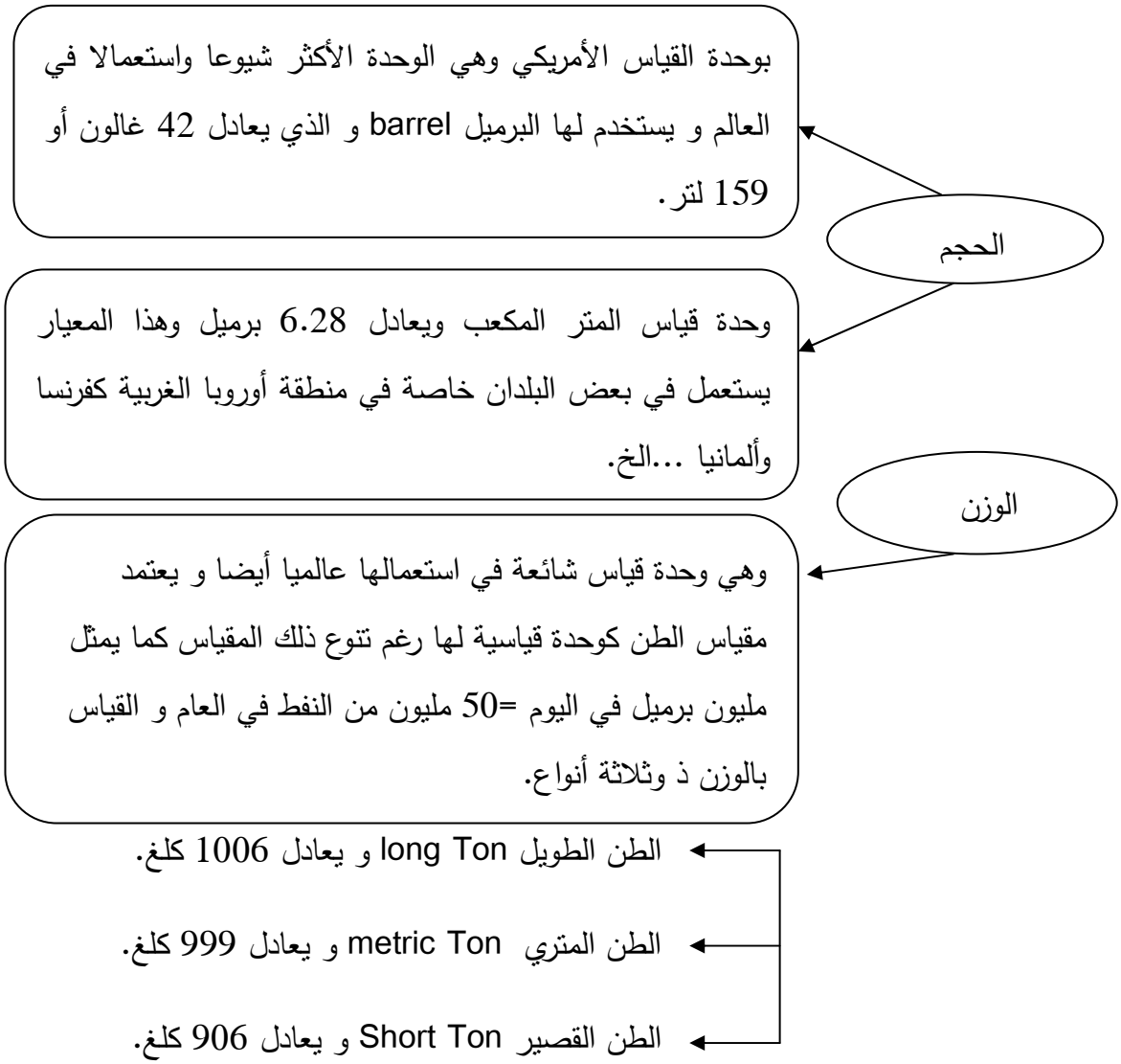

المصدر: مخلفي أمينة، مرجع سابق، ص15.

3- **الغاز الطبيعي :** يعتبر من أنظف المصادر الأحفورية و يحتوي على وحدات حرارية عالية و يتكون من مركبات البترول الخاف وزنا وهي الميثان و الإيثان ، البر وبان و البوتان ، و يدخل الغاز

[1]- خديجة كتوس، رفيدة ذويوة، مرجع سابق، ص8-9.

الطبيعي في صناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة الإسمنت ،إنتاج الكهرباء و صناعة الحديد و الصلب ، و يستخرج الغاز الطبيعي من حقول غاز أي لاحتوي على أي سائل بترولي،أ يتم استخراجه و تجميعه أثناء عملية استخراج البترول من الآبار.[1]

4- **الفحم الحجري :**

- **تعريفه :** هو صخر أسود أو بني اللون قابل للاشتعال و لاحتراق ، و عند احتراقه فإنه يعطي طاقة على شكل حرارة ، ويمكن استعمال الحرارة الصادرة عنه في تدفئة المنازل وفي عمل منتجات عديدة مختلفة ولكن الاستخدام الأساسي لهذه الحرارة هو إنتاج الكهرباء ، وتعطي معامل إنتاج الطاقة ويستعمل الفحم الحجري ثلثي الكهرباء المستهلكة في العالم .ويتكون أساسا من الكربون ،بالإضافة إلى نسب متفاوتة من عناصر أخرى (يتصدرها الهيدروجين ،كبريت ،أكسجين ، ونيتروجين بالإضافة إلى عناصر أخرى) كما يعتبر أحد أكبر مصادر إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون الغير طبيعية (أي كنتيجة لممارسات البشر). ويستخرج الفحم الحجري من الأرض إما من المناجم العمودية، أو المناجم السطحية أو المفتوحة.

- **استعمالاته** :يستعمل الفحم الحجري في إنتاج الكهرباء من خلال الحرارة الناتجة منه كما سبق وان ذكرنا .

كما أنه يستعمل في إنتاج فحم الكوك وهو مادة خام أساسية في صناعة الحديد و الفولاذ ، وتنتج مواد أخرى عن عملية إنتاج فحم الكوك ويمكن استعمالها بدورها في صناعة بعض المنتجات كالأدوية و الإصباغ و الأسمدة وكان الفحم الحجري في فترة ماضية المصدر الرئيسي للطاقة في جميع البلدان الصناعية .

وقد أنتجت المحركات العاملة بالبخار الناتج عن احتراق الفحم الحجري معظم القدرة اللازمة لهذه البلدان منذ بداية القرن التاسع عشر و حتى القرن العشرين و منذ بداية القرن العشرين أصبح النفط و الغاز الطبيعي هما المصدران الرائدان للطاقة في معظم بلدان العالم .

[1]- عصماني مختار، **دور الجباية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2014، ص 3- 4.

– **مناطق وجود الفحم الحجري في العالم :** يوجد في كل القارات و تنتشر ترسباته من أقصى شمال الكرة الأرضية في القطب الشمالي حتى أقصى جنوبها في القارة القطبية الجنوبية ،و تتشكل ترسبات من الفحم الحجري تحت مياه المحيطات بعيدا عن الشواطئ و هي ذات قيمة اقتصادية محدودة في الوقت الراهن، و ذلك بسبب صعوبة تعدينها.

وتسمى ترسيبات الفحم الحجري التي يمكن تعدينها بصورة مريحة باحتياطي الفحم وفي معظم الحالات يجب ألا يقل سمك الفحم الحجري عن 60 سم حتى يمكن المهندس المناجم من تصنيفه كاحتياطي وتشمل تقديرات احتياطي الفحم الحجري طويلة المدى طبقات الفحم ذات السمك 30 إلى 60 سم ولكن مثل طبقات رقيقة يمكن أن يجري تعدينها لاحقا بعد نفاذ الترسبات المنتجة و الواعدة.

رابعا : سوق المحروقات العالمية : أصبحت تجارة المحروقات تتم في الأسواق العالمية كأي مادة أولية شبيهة بتجارة المعادن أو المواد الفلاحية ، يحدد سعرها في السوق العالمية بناءا على ميكانيزمات قانون العرض و الطلب مع بعض التحفظات .

1– **مفهوم السوق النفطية :** السوق العالمية للنفط تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو مستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى. ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبر حجمه

2– **أنواع السوق النفطية:** تأخذ تجارة النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة، كما ترتبط تجارة النفط بقنوات تسعير صادرات النفط التي تختلف أهميتها

النسبية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر، حيث تختار كل دولة مصدرة للنفط بعض هذه القنوات وفقا لظروفها وظروف سوق النفط العالمي هذا ما أنتج أشكالا مختلفة للأسواق النفطية تتمثل فيما يلي :

2–1 الأسواق الفورية: ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في

منطقة يتمركز فيها ، وتتسم الأسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتجات خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية.[1]

وتيسير وسائل الاتصال الدولي بالإضافة إلى موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير.كما تعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب، وتتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي لأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلا

2-2 الأسواق ألآجلة والمقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية (قابلة للتسبيل في وقت محدد سلفا) والاحتفاظ هبا لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال ، وما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة لمختلف 3 تداول هذه العقود والتي لا تخضع إلى مراقبة محكمة السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقدا. تستخدم العقود الآجلة إما للحماية من تقلبات الأسعار الفورية، حيث أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في ألأسعار كما أنها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح من الكسب من هذه التقلبات .

3- التعاملات التجارية في الأسواق البترولية: إن النظرة التاريخية قد أظهرت لنا الممارسة التجارية في تطور ، إلا أنه يمكننا تقديم تيبولوجية حالية لمختلف طرق التفاوض المادي للخام و المواد البترولية التي تبرز ثلاثة أنواع أساسية :

3-1 **اتفاقية المقايضة :** تبقى مهمة وتمثل حاليا أكثر من 15% من الكميات البترولية المتفاوضة، تمثل هذه الصفقات نموذجا في تبادل الخام أو المواد البترولية مقابل سلع و خدمات أو مواد التجهيز

3-2 الصفقات شحنة بشحنة : نجد في هذا الإطار نوعين الصفقات من جهة صفقات لأجل أو بيع بسعر ثابت مع تسليم مؤجل التي تطبق على مشتريات و مبيعات شحنة يتم تسليمها في آجال 3 أشهر و من جهة صفقات فورية و التي تمثل في مشتريات أو مبيعات شحنة ما يتم تسليمها في المدى القصير

[1]- عصماني مختار، نفس المرجع السابق، ص 8.

أقل من شهر حيث لا يوجد وجه الشبه بين صفقة فورية و صفقة لحظية ،و من النادر أن نجد صفقات في نفس اليوم .[1]

3-3 العقود الآجلة : تعتبر العقود طويلة الأجل الأكثر انتشارا في الصفقات البترولية 55% من التجارة العالمية ، تبرم هذه العقود غالبا على فترة قابلة للتجديد و التي بموجبها تتفق الأطراف على الكميات المتبادلة تسمح هذه العقود لعدة دول منتجة بضمان منافذ لخدماتها ،يجد المشتري أيضا فائدة في هذا النوع من الاتفاق و بإمكان كذلك صاحب المصفاة من التأكد من تواجد كمية ما من الخام و بالتالي يمكن أن يقتصد التكاليف الناتجة عن تعددية المشتريات الفورية للخام .

زيادة على ذلك فإن أغلبية المستثمرين يضمنون بفضل العقود تغطية جزء كبير من احتياجاتهم، فهم يحسنون شراء الخامات بناء على تطور الأسعار في ظرف تقلب الأسعار، حيث تصبح مفوضات السعر التعاقدي جد مهمة.[2]

خامسا: السعر البترولي وأنواعه

1- تعريف سعر البترول: هو قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية، اجتماعية، اقتصادية ...الخ.

2- انواع سعر البترول:

- **الأسعار المعلنة:** أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندردأويل نيوجرسي الأمريكية في عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط، و كانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل و تكرير النفط الخام منذ عام 1873، ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعار على النفط المستخرج من آبار مباشرة .
- **الأسعار المتحققة:** وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعار فعلية في السوق الآنية للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها: أنماط الاستهلاك ، طبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي،المحتوى الكبريتي للنفط و كثافة النوعية ، وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي

[1]- **مرجع سابق**، ص 9.

[2]- **مرجع سابق**، ص 10.

تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط ، علما أن هذه الأسعار أقل دائما من الأسعار المعلنة .

- **أسعار الإشارة:** تكون هذه الأسعار في مستوى وسط بين السعرين السابقين، الأسعار المعلنة و الأسعار المتحققة، و قد طبقت لأول مرة من قبل القطر الجزائري، بعد الإنفاق الذي عقد مع فرنسا في يوم 28 يوليو 1965 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الإنفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار .

- **أسعار الكلفة الضريبية:** تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر، الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات التي عقدتها مع حكومة الأقطار المنتجة للنفط المعنية، وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تتركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية.

- **الأسعار الآنية (الفورية):** برزت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978 و الأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا و التي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع و الشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض و الطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع و الشراء. [1]

[1]- د. جاب الله مصطفى، مرجع سابق.

المطلب الثالث: مفهوم الجباية البترولية

الفرع الاول: تعريف الجباية البترولية

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

- " إن الضرائب البترولية, تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة ".
- " إن الضرائب البترولية, يمكن تكييفها على أساس انه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض مملوكة للدولة ".[1]

الفرع الثاني: الخصائص العامة للجباية البترولية:

ان اهم ما يميز الجباية البترولية في مختلف الدول هو تعدد الضرائب في الدول المنتجة, و التي غالبا ما تكون دولا سائرة في طريق النمو كدول أوروبا الغربية, تفرض ضرائب منخفضة و قليلة, بهدف تشجيع البحث و الاستغلال في المال البترولي, و سنتطرق الى خصائص الجباية البترولية في دول منظمة الأوبك كون هذه الأخيرة تضم أكبر عدد من الدول المنتجة و تمثل هذه المنظمة أكثر من 40 % من الإنتاج العالمي, و خصائص الجباية لدى الدول المستهلكة و الدول قليلة الإنتاج.

1- **الجباية البترولية في الدول المنظمة في منظمة الأوبك (OPEC)** : تعتبر الجباية البترولية, عند معظم دول أعضاء منظمة الأوبك (OPEC) المورد الأساسي للدخل الوطني, لذا تعتمد على جباية خاصة تسمح لها من الاستفادة من مدا خيل هذه الإستراتيجية, خاصة و أنها نافذة (زائلة).

فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض بعض الضرائب, بنسب تكاد تكون منعدمة مقارنة بالأرباح المحققة و التي تستفيد منها الشركات البترولية, لكن بعد الحرب العالمية الثانية, و بعد انخفاض المتوالي لأسعار النفط, تقلصت مداخيل هذه البلدان , مما دفعها إلى توحيد الصفوف و تأسيس منظمة الأوبك سنة 1960 .

[1]- عصماني مختار، مرجع سابق، ص 13.

و بعدها الأحداث التي شهدتها السوق النفطية, و تحولها من سوق احتكارية,بيد الشركات البترولية الكبرى الاحتكارية, السوق متكونة من الدول المستهلكة, زادت القوة التفاوضية لمنظمة الأوبك و تمكنت من رفع الأسعار البترولية, مما ترتب عنه تشكيل جباية بترولية تتناسب مع الوضع الجديد, خاصة بالدول الأعضاء في المنظمة.

2- **جباية الدول المستهلكة و الدول قليلة الإنتاج:** على العموم, نجد الدول المستهلكة للبترول تتكون من بعض دول السينغال و دول أوروبا الغربية, كالنرويج و البرتغال و اليونان و فرنسا و بريطانيا, و بعض دول أمريكا اللاتينية ك الأرجنتين و الأكوادور..... , إلى جانب بعض دول إفريقيا, كالسنغال و موريتانيا ...., دون ان ننسى الدول الصناعية الكبرى, كاليابان و ألمانيا و الولايات المتحدة الأمريكية.

و على الرغم من قدرتها الإنتاجية العالية, فان لهده الدول نظام جبائي خاص بها، يسمح للشركات البترولية و نفس الشئ بالنسبة إلى الضريبة على الدخل.

و تتميز الجباية البترولية في الدول المستهلكة و الضعيفة الإنتاج عن الدول المنتجة فنجدها تسعى الى جلب الاستثمارات البترولية إليها, دون الاعتماد على مداخليها في تمويل ميزانيتها, عكس الدول المنتجة التي تسعى من خلال جبايتها الاعتماد عليها أكثر في التمويل.[1]

الفرع الثالث: المكونات الرئيسة للجباية البترولية

1- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث: في هده المرحلة لا وجود للإنتاج أو الربح, لكن هناك العديد من الدول التي تقوم بفرض الضرائب على الشركات من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتنقيب فيها, و نميز في هذه المرحلة ضريبتين:

1.1- ضريبة حق الدخول: يمنح التسريح بالبحث بعد مناقصة لمستفيد هو الذي يعطي أكبر ضريبة و تقدر قيمة هذه الضريبة بملايين الدولارات، و أول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1971 تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال و كلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق للدخول.

[1]- مفاتيح ادريس، **دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2013، ص 15.

2.1 ضريبة الإيجار: هذه الضريبة يدفعها صاحب التسريح، بحسب المساحة التي استفاد منها، و قد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، و أخذت به بعد ذلك الدول الأخرى و نجد ثلاث طرق للدفع:

الدفع الوحيد، أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة، عند استلام المستفيد لتسريح البحث، النظام حسب المساحة المستغلة سنويا، الدفع حسب المساحة، لكن لفترات مختلفة.

2. الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال: ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

1.2 ضريبة حق الدخول في الإنتاج: ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة، على أساسا الكميات المنتجة كبيرة و العكس صحيح و تحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

2.2 حق الإيجار في مرحلة الاستغلال: يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية الإيجار يكون سنويا، إما أن يكون ثابتا طول مرحلة الاستغلال، أو متزايدا بحسب سقف الإنتاج السنوي، كما أن قيمة الإيجار السنوي تطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج .

3.2 الإتاوة: هي ضريبة تمس الإنتاج و هي نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال، و تدفع الإتاوة نقدية أو عينية، بحسب رغبة الحكومات، و إذ لم تحدد هذه الأخيرة طريقة الدفع فغالبا ما تكون نقدا.

ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تطبق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات، و هناك من تأخذ بمعدل تصاعدي، بحسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا، و مثال ذلك الاتفاق الذي ربط بالشركات الفرنسية عام 1965 وكان كما يلي:

12.5% من 400.000 برميل/ يوم ؛

14% من 400.000 برميل / يوم ؛

15% من 550.000 برميل / يوم ؛

كما أن هناك اختلاف في تحديد الموقع الذي تحسب عنده الإتاوة:

على رأس البئر: و عنده تحسب قيمة المحروقات بسعر البيع، مطروحا منه تكاليف الإنتاج و النقل .

انطلاق الحقل: تطرح من سعر البيع تكاليف النقل فقط

نقطة البيع: غالبا ما تكون نقطة البيع هي ميناء التصدير، ويؤخذ سعر FOB لحساب الإتاوة.

الضريبة على الدخل: استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة، و التي يعتمد دخلها الوطني على المداخيل البترولية فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50%، كنسبة للضريبة على الدخل، الى غاية 1970، إلا أنه بعد اتفاق طهران و طرابلس، فرضت الدول الأوروبية معدل 55% بينما في فنزويلا وصلت النسبة الى 60%.[1]

[1]- نفس المرجع السابق، ص 16.

المبحث الثاني: الجباية البترولية في الجزائر

بعد التطرق فيما سبق الى أساسيات الإيرادات البترولية سيتم التركيز فيما يلي على الجباية البترولية في الجزائر كومها الممول الرئيسي للأنشطة الإقتصادية و ميزانية الدولة، و ذلك من خلال ثلاث مطالب على النحو التالي:

- المطلب الأول: خلفية تاريخية عن قطاع المحروقات في الجزائر؛
- المطلب الثاني: التعريف بالجباية البترولية و مكوناتها في الجزائر؛
- المطلب الثالث: الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر.

المطلب الأول: خلفية تاريخية عن قطاع المحروقات

يتضمن هذا المدخل سرد لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر.

أولا: اكتشاف البترول

بعد وقوع الجزائر قي قبضة الاحتلال الفرنسي، وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته،ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة أن تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية وأن تبحث عن المصادر الطاقوية لها، فكان ظهور أثار وجود النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة ترجع بدايات عمليات التنقيب على النفط الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر تحديدا عام1877، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غيليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية، توصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.[1]

[1]- عصماني مختار، مرجع سابق، ص 90.

تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية حقل حاسي مسعود، يعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية، وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي، وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الكاملة على الصحراء كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر، لتتوالى الاكتشافات وبعد عام 1962 وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد فأنشئت بذلك مؤسسة وطنية تباشر النشاط البترولي.[1]

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات و تسويقها سون طراك

صدر المرسوم 491/63 في 1963/12/31 وقد يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات و تسويقها سون طراك، و قد حدد المرسوم أهدافها التالية:

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية و البحرية للمحروقات؛
- بناء وسائل النقل؛
- شراء و بيع المحروقات؛
- الحصول على التراخيص البترولية و توقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول؛
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة؛
- القيام بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج والنقل و تسويق المحروقات.

ثالثا: تأميم المحروقات

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها عدة دول نامية لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي :

[1]- مرجع سابق، ص91.

الجدول رقم (3): مراحل تأميم المحروقات

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وقرض الرقابة على شركتين أمريكتين للتوزيع والتكرير.
13ماي 1986	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق، التخزين والنقل.
19 أكتوبر 1968	أبرمت اتفاقية جيني، نتج عنهما قيام سون طراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية(باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول ولم يستن من هذا القرار غير شركة حيتي التي وافقت على شروط الجزائر.
24فيفري 1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز منح شركة سون طراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتهما إلى 51% على الأقل.

المصدر: عصماني مختار، مرجع سابق، ص 92.

واجهت فرنسا إجراءات التأميم باتخاذ مجموعة من الإجراءات و هي:

- القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري؛
- وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك العالمية؛

غير أن هذه الإجراءات لم تسفر عن أي نتيجة, و أمام نجاح الجزائر في تنفيذ قرارات التأميم تراجعت الشركات الفرنسية عن مواقفها و أبرمت اتفاقية سنة 1971 لاستئناف استلام البترول الجزائري, كان من أهم بنود هذه الاتفاقية :

- الاعتراف بشرعية قرارات التأميم و سحب كافة الادعاءات و التحذيرات التي وجهت للهيئات الأجنبية ضد الجزائر؛

- التنازل عن 51 %من إنتاج الجزائر؛
- قبول التعويضات التي فرضتها الجزائر؛
- قيام سون طراك بدور المنفذ الرئيسي للأعمال .

يعتبر تأميم المحروقات حدث تاريخي هام بالنسبة للجزائر, غير أن السيطرة على الموارد و الثروات النفطية بقدر ما تفتح أفاقا اقتصادية و سياسية جديدة, تضع أيضا مسؤوليات و تحديات جديدة فتجاوز القطاع النفطي لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه و قطاع المعاملات الخارجية نظرا للدور الذي تلعبه الجباية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

رابعا:الانضمام إلى منظمة الأوبك (OPEC) و الاوابك (EAPEC) :

انشات منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC من 10 الى 14 سبتمبر 1960, احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار النفط, فانشات المنظمة بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء و حماية مصالحها, أنظمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1960.

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فانشات في جانفي سنة 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى مجالاتها, و الاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة, و إقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي, انظمت الجزائر لهذه المنظمة عام 1970 . [1]

المطلب الثاني: التعريف بالجباية البترولية و مكوناتها

أولا: تعريف الجباية البترولية في الجزائر

لم يتطرق القانون الجزائري الى تعريف الجباية بشكل خاص لانها مزيج من الضرائب و الرسوم مفروضة في مجال النشاط البترولي, و عليه يمكن استخلاص بعض التعاريف من خلال القانون و التشريع الجزائري بخصوص هذه الضرائب وهي كالآتي:

[1]- نفس المرجع السابق، ص 93.

" الجباية البترولية هي تلك الضرائب التي تدفع على أساس أنها مقابل ترخيص لاستغلال باطن الأرض وفق نسب مدروسة ".

كما يمكن تعريفها على أنها " مختلف القنوات القانونية التي تهدف الى تحديد الوعاء الضريبي الخاص بالتصفية و التحصيل للنشاط البترولي ".

و أخيرا يمكن تعريفها بأنها: " تلك الضرائب و الرسوم الواردة في القانون 14/86 المتعلق باعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب ". [1]

ثانيا: مكونات الجباية البترولية

نصت المادة 83 من القانون رقم 7/5 المعدل و المتمم و الصادر في 28 افريل 2005 المتعلق بالمحروقات على:

يتمثل النظام الجبائي على نشاطات البحث و استغلال المحروقات في مايلي:

- رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العمومية؛
- إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط؛
- رسم على الدخل البترولي يدفع شهريا للخزينة العمومية؛
- ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ما عدى أملاك الاستغلال؛
- ضريبة تكميلية على الناتج تدفع سنويا للخزينة العمومية.

بالاضافة الى رسوم المنصوص عليها بالمواد 67،53،52،31 من نفس القانون و مما سبق يمكن استنتاج نوعين من الجباية مطبقة حسب التشريع الجزائري كالآتي:

1- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث: لقد قسم المشرع الجزائري الصناعة البترولية الى مرحلتين مرحلة البحث و مرحلة الاستغلال، حيث أنه أعطى مدة قصوى لمرحلة البحث تقدر ب 7 سنوات حسب نص المادة 35 من القانون 07/05 و نميز بين نوعين من الضرائب في هذه المرحلة:

[1]- بصلي صلاح الدين، ذوادي نجم الدين، **الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر**، مذكرة ماستر، ، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة تبسه، 2016، ص 14.

2-**ضريبة حق الإيجار**: يدفعها صاحب التصريح بحسب المساحة المستفاد منها وهذا مفسر بنص المادة 83 من القانون 07/05.

3- **الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال**: وهي الضرائب المطبقة في وقت بداية الأشغال التي تسمح باستخلاص المحروقات ومعالجتها وتتكون من:

- ✓ **حق الإيجار**: يدفع الإيجار في هذه المرحلة بنفس طريقة مرحلة البحث الا انه يكون ذو قيمة كبيرة، لذا و لتقليل الضريبة تعتمد الشركات النفطية بعد تحديد مكان النفط إيجار مساحة صغيرة تسمح لها بتقليص حجم الضريبة و تحقيق اكبر ربح ممكن من هذه المساحة.
- ✓ **الإتاوة**: تخضع كل كميات المحروقات المستخرجة من كل مساحة مستغلة لإتاوة و هذا حسب نص المادة 85 من القانون 07/05 و تختلف هذه الإتاوة بحسب الكمية المستخرجة وتتناسب معها طرديا فهي بمثابة ضريبة على رقم الأعمال، حيث تعتمد الجزائر معدلا تصاعديا للإتاوة و حسب الكمية المستخرجة.
- ✓ **الضريبة على الدخل**: يسدد المتعامل شهريا رسما على الدخل البترولي " المادة 86 من القانون 07/05، حيث تقدر نسبة الرسم على الدخل البترولي وفق التشريع الجزائري بين 30 الى 70.[1]

وعليه فان مكونات الجباية البترولية في الجزائر لم تكن وليدة الصدفة بل هي ثمرة جهد المشروع الجزائري لتلائم هذه القوانين الخاصة بنشاط المحروقات بعدة تعديلات ابتداءا من قانون 14/86 وصولا الى القانون 01/14.

ثالثا: تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر

لقد عرفت إيرادات الجباية البترولية المدرجة لدى إحصائيات الدولة لسنوات الدراسة(2000-2016) تذبذبا و عدم استقرار ملحوظ في أغلب فتراتها، حيث سجلت نسب نمو معتبرة والشكل التالي يوضح ذلك:

[1]- الجريدة الرسمية الجزائية لسنة 2005، القانون 07/05 المعدل والمتمم والصادر في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات، المواد:83، 85، 86، 32، 33.

الشكل رقم (2): تطور إيرادات الجباية البترولية في الجزائر

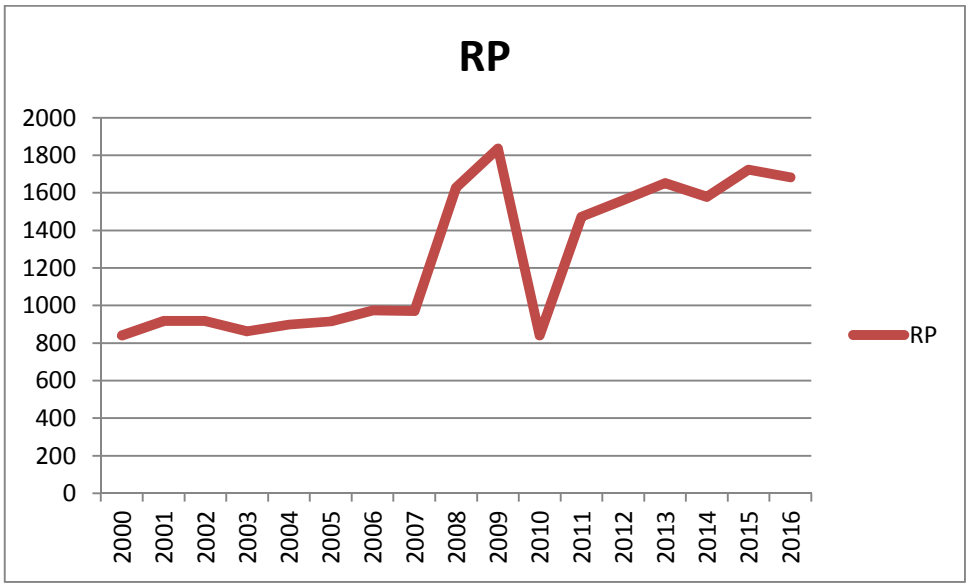

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق رقم (1)

من خلال الشكل رقم (2) نلاحظ أن الجباية البترولية عرفت نموا إيجابيا من سنة 2000 و هذا نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار البترول كما ساهم القانون الجديد لقطاع المحروقات 07/05 الذي تضمن ضرائب و رسوم جبائية جديدة و نظام جبائي أكثر تحررا.

المطلب الثالث: الإطار القانوني للجباية البترولية

إن الأهمية البالغة لقطاع المحروقات في النشاط الإقتصادي و دفع عجلة التنمية جعل الجزائر تضع إطارا قانونيا للتحكم في هذا النشاط و مراقبته و هذا إبتداءا من قانون 14/86 وصولا إلى القانون 01/14 و فيما يلي أهم المحطات التي مرت بها القوانين الخاصة بالمحروقات.

أولا : قانون 14/86 المؤرخ في 19 أوت سنة 1986: و الذي يتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب الذي جاء ليحدد الإطار القانوني للأعمال السابقة الذكر من جهة و حقوق المؤسسات المتدخلة في نشاط المحروقات من جهة أخرى و هذا بنص المادة الأولى منه

حيث أسند هذا الاحتكار الى شركة سون طراك، إذ يعتبر هذا القانون المحاولة الأولى التي تسمح لسون طراك

بالاشتراك مع شركة أجنبية في مجال البحث واستغلال المحروقات، حيث نصت المادتين 21 و22 منه على أن هناك ثلاثة أنواع للشراكة وهي:

1- **عقد الشراكة بالمساهمة:** حيث يحصل بموجبه الشريك الأجنبي على جزء من انتاج الحقل المكتشف بنسبة مساهمته في الإشراك.
2- **عقد تقاسم** : وهو حصول الشريك الأجنبي على حصة من انتاج الحقل المكتشف تعويضا لمصاريفه وأجره المحدد في عقد الاشتراك.
3- **عقد الخدمات:** وهو يدفع مبلغ للشريك الأجنبي في حالة اكتشاف حقل قابل الاستغلال التجاري تعويضا لمصاريفه و أجره و يكون هذا المبلغ عينيا بالإضافة إلى ماسبق نصت المادتين 24 و25 من القانون 14/86 على النسب المكونة لعقود الشراكة بين الدولة و المتمثلة في شركة سون طراك والشريك الأجنبي حيث يجب أن لا تقل نسبة انتفاع المؤسسة الوطنية عن 51 مهما يكن الشكل المعتمد، وأنه لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتجاوز الحصة التي يأخذها الشريك الأجنبي 49 من إنتاج الحقل المكتشف.[1]

وقد تم تعديل القانون رقم 14/86 بنص القانون رقم 21/91 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 وذلك لتسريح دور الدولة ولبسط هيمنتها على نشاط المحروقات من خلال تعديل بعض مواد قانون 14/86 وذلك لتحقيق من هذا المنفعة القصوى من هذا النشاط و أهم ما جاء في هذا القانون ما يلي:

– عدل نص المادة 22 من القانون 14/86 بنص المادة 7و8 في قانون 21/91 كما يلي : غير أنه لا يستفيد الشريك الأجنبي بحسب التكاليف التي تحملتها المؤسسة الوطنية وذلك لتقليص المصاريف الخاصة بنشاط البحث وقد قام هذا القانون بتوسيخ النسب الخاصة بعقود الشراكة والمتمثلة في 49، 51 التي أصبحت قاعدة في التشريع الجزائري.[2]

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1986، القانون 14/86 المتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و نقلها بالأنابيب، المؤرخ في 19 أوت 1986.

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1991، القانون 91/21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، المواد 07،08.

ثانيا: قانون رقم 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005: ويهدف هذا القانون إلى تحديد النظام القانوني لنشاط البحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بواسطة الأنابيب وتكريرها وتحويلها وتسويق وتخزين وتوزيع المنتجات البترولية وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسة النشاطات المذكورة أعلاه وقد جاء هذا القانون بقواعد جديدة للرقابة على هذه النشاطات تمثلت في:

إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتان تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية هما:

1- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات لسلطة ضبط المحروقات

2- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط).[1]

كما يهدف هذا القانون إلى توسيع وتعزيز تحكم الحكومة وترشيد استخدام النفط، وهذا ما جاء به الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 24 جويلية 2006 المعدل والمتمم للقانون رقم 07/05 سالف الذكر وقد نص التعديل على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة الانتاج الخالصة لهم عندما يكون المتوسط العددي الشهري لأسعار البترول " برنت" 3 دولار للبرميل الواحد، وتبلغ نسبته التي تعود الى الشركاء الأجانب 5 كحد أدنى و50 كحد أقصى وتقوم " سون طراك " من أجل سداد هذا الرسم لدى الخزينة العمومية بخصم كمية المحروقات الموافقة لمبلغ هذا الرسم من حصة الإنتاج الذي يعود الى الشركاء الأجانب المعنيين كما تم مرة أخرى وبموجب هذا الأمر ترسيخ القاعدة49/51.[2]

ثالثا: قانون 10/13 المؤرخ في 20 فيفري 2013 جاء هذا القانون لتعديل وتتميم بعض التعاريف الواردة في القانون 07/05، وكذلك لإضافة تعاريف جديدة مرتبطة بمجال المحروقات وكذا لإعطاء هيكل ومهمة جديدة لسير الوكالتين المكلفتين بالرقابة على نشاط المحروقات وقد تم بموجب هذا القانون وحسب نص المادة 02 منه تعديل أحكام الكثير من المواد وقد تمثلت أهم هذه التعديلات فيما يلي:

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2005، القانون رقم 07/05 المعدل و المتمم والصادر في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات.

[2]- الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2006، الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 24 جويلية 2006 المعدل و المتمم للقانون 07/05.

– يتم تقسيم المجال المنجمي المتعلق بالمحروقات لغرض البحث والاستغلال المحروقات الى أربع 4 مناطق، حيث كلفة الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات بتكييف الأحجام القصوى لكل مساحة بانتظام ثم بموجب هذا القانون تم تحديد نسبة مشاركة سون طراك بنسبة 51 قبل كل مناقصة وهذه هي القاعدة المتعارف عليها والتي تمثل سيادية الدولة وتفسر على أنها المتحكم الأول في نشاط المحروقات كما تم

تحديد مدة مرحلة البحث والاستغلال كما يلي:

مرحلة البحث: 07 سنوات على الأكثر.

مرحلة الاستغلال: 30 سنة بالنسبة للمحروقات و40 سنة بالنسبة للمحروقات غير التقليدية (الغاز)

- بالإضافة الى إرساء الطابع الودي لتسوية الخلافات حسب نصوص العقد المبرمة بين سون طراك والشريك الأجنبي. [1]

رابعا: قانون 14/ 01المؤرخ في 1 أكتوبر 2014: جاء هذا القانون لتعديل وتتميم بعض التعاريف الواردة في القانون 07/05، وكذلك بتعريفه استعمال منشآت التخزين وكيفيات سير صندوق معادلة وتعويض تعريفات نقل منتجات مرتبطة بمجال المحروقات وقد تم بموجب هذا القانون وحسب نص المادة 79 منه والذي يهدف إلى تحديد القواعد المتعلقة باستعمال منشآت تخزين المنتجات البترولية وقد تمثلت فيما يلي:

المادة 02: يقصد في مفهوم هذا المرسوم بما يأتي:

القدرة المتوفرة، قدرة التخزين و النقل داخل منشأة التخزين سنويا المؤهلة للاستعمال الحر من قبل مسير منشأة التخزين.

المادة 03: تضمن منشآت النقل بواسطة الأنابيب و منشآت تخزين المنتجات البترولية تحويل المنتجات البترولية بين نقطة التقديم إلى غاية نقطة الإرجاع.

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2013، قانون رقم 10/13 المؤرخ في 20 فيفري 2013.

المادة 04: يخول لكل شخص الحق في الدخول إلى منشآت النقل بواسطة الأنابيب و منشآت تخزين المنتجات البترولية و استعمالها بدون تمييز مقابل دفع تعريفة وحيدة و ذلك في حدود القدرات المتوفرة .

المادة 05: تنظم العلاقات بين الممون ومسير منشأة التخزين بموجب عقد يجب أن يتضمن على الخصوص:

- حقوق و التزامات ممون ومسير منشأة؛
- الطرق العملية، لاسيما النسب المحدودة لخسارة الاستغلال؛
- الخصوصيات التقنية للمنتجات البترولية. [1]

[1]- الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2014، قانون رقم 01/14 المؤرخ في 1 أكتوبر 2014.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الرائد و الوجه للاقتصاد الجزائري حيث يظهر تأثيره من خلال هيمنته على الإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري و تعرضه لأزمات و صدمات خارجية دورية تتعلق بتغيرات أسعار البترول.

وبعد التطرق إلى الجباية البترولية في الجزائر و الإطار القانوني لها و كذلك تطور إيرادات الجباية البترولية، فإن نلاحظ أن لها أهمية كبيرة في تمويل خزينة الدولة و الأنشطة الإقتصادية و لازالت المدعم الأساسي للاقتصاد الوطني الجزائري و هذا ما سيتم دراسته من خلال الفصل التطبيقي.

الفصل الثاني النمو الاقتصادي ، مفاهيم و نظريات اقتصادية

مقدمة الفصل

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية، وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، وقد احتل حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية و تطورت البحوث بشأنه.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا و تطور الفكر الاقتصادي حيث كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له و المحددات التي يتحدد من خلالها ،و بحكم تطور الوقائع الاقتصادية فان ذلك ساهم في انقلاب عديد المفاهيم و الأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي ، إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعنى بصفة مباشرة لعملية الإنتاج ، فقد تشابكت المفاهيم و العلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة و متنوعة .

و على هذا الأساس سوف نتطرق في المبحث الأول إلى الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي تعريفه وطرق قياسه ، وكذا محدداته و عناصره ، أما في المبحث الثاني فسوف نتطرق إلى أهم نظرياته و نماذجه في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات و التفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية ، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسن الأداء الاقتصادي . وهذا ماسيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي؛

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي؛

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية؛

المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي

أولا: التعريف بالنمو الاقتصادي

توجد العديد من التعاريف بالنمو الاقتصادي نذكر منها :

- يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و بالتعمق في هذا التعريف فإنه يتعين التركيز على :

إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمال الناتج المحلي بل لابد و أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو لابد وان يفوق معدل النمو السكاني و كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما , إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لان : معدل النمو الاقتصادي = معدل ناتج الخل القومي الحقيقي – معدل نمو السكان [1]

- إن مفهوم النمو يعني التغيير في الأوضاع القائمة و التي لا تكون مختلة , و يرى محمد مدحت مصطفى و آخرون أن النمو الاقتصادي " ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي القومي "[2]

[1]– محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصيف،**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، الدار الجامعية،2000، ص51.

[2] - إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية** ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى،2011، ص10.

- يقصد بالنمو الاقتصادي " الزيادة المستمرة في السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين".

و يعرف أيضا على انه ظاهرة كمية تعبر عن الزيادة المستمرة للدخل القومي و الفردي .

كما يعرف جون ريفوار النمو ب "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية" , بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة.[1]

- النمو الاقتصادي يعنى به حدوث زيادة سريعة و مستمرة في الدخل أو الناتج القومي أو الحقيقي عبر الزمن بما يسمح بزيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة.
- إن مصطلح النمو الاقتصادي ظاهرة كمية تعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي حيث تكون هذه الزيادة مستمرة مع مرور الزمن.

متوسط الدخل الفردي = الدخل الوطني / عدد السكان

أي انه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الخل الوطني للمجتمع , وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الوطني و إنما يتعدى حدوث حسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني .[2]

و مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي حيث يمكن القول على النمو الاقتصادي انه الزيادة في الناتج الإجمالي بما يساهم في دلك متوسط الدخل الفردي الحقيقي و ذلك مع مرور الزمن.

ثانيا : خصائص النمو و أهميته

1. خصائص النمو:

- أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية (عزل اثر معدل التضخم).
- أن تكون الزيادة في الدخل الداخلي للبلد مرافقة للزيادة في دخل الفرد الحقيقي.[3]

---

[1]- بهاء الدين طويل ،**دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2016، ص80.

[2]– خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2016، ص 45.

[3]– بهاء الدين طويل ، مرجع سابق ص83.

2. أهمية النمو :

- يؤدي النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الأجور الحقيقية أو ما يسمى بالدخول النقدية و بالتالي القضاء على الفقر دون التناقص في مستوى الاستهلاك .
- و يعمل النمو على الزيادة على المستوى المعيشي و يوفر لنا الزيادة في السلع و الخدمات و يعمل أيضا على توفير فرص العمل الإضافية و عادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان يعني ذلك الزيادة في مستوى المعيشة و دخل الفرد و الزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية .[1]

ثالثا : مقاييس النمو الاقتصادي

- **معايير الدخل** : يعتبر الدخل هو المعيار الأساسي الذي يستخدم في قياس النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

أ- **الدخل القومي الكلي** : إن هذا المقياس لم يلقى قبولا في الأوساط الاقتصادية وذلك لان زيادة الدخل أو نقصه قد لاتؤدي إلى بلوغ نتائج ايجابية أو سلبية ، فزيادة الدخل القومي لاتعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل اكبر، ونقص الدخل الدخل القومي لايعني تخلفا عند انخفاض عدد السكان بمعدل اكبر و كذلك الهجرة السكانية من والى دولة ما .

ب-**الدخل القومي الكلي المتوقع** : يقترح البعض لقياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، فقد يكون لدى دولة ما موارد كامنة غنية ، كما يتوفر لديها الإمكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني ، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يأخذ في الاعتبار تلك المقومات في احتساب الدخل .

ج-**متوسط الدخل** : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى النمو الاقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك عدة مشاكل وصعاب تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ، من بينها أن إحصائيات السكان و الدخول غير كاملة وغير دقيقة ، وكذلك هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أم نقسمه على سكان العاملين دون غيرهم فحساب الدخل

[1] - محمد حسن خليفة، **النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم**، دار القاهرة، مصر، ص 10.

لجميع السكان مقيد من نواحي الاستهلاك و حساب دخل القوة العاملة مفيد من نواحي الإنتاج و يعتقد الأستاذ Charles kindleberger أن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاجية ليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج وليس الدخل المنفق ، وعلى العكس فان جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل باعتباره المعيار الذي يجب الأخذ به لان الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة و الرفاهية ، و يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية :

معدل النمو = الدخل الحقيقي حاليا –الدخل الحقيقي في الفترة السابقة ÷ الدخل الحقيقي في الفترة السابقة [1]

- **معادلة سنجر للنمو الاقتصادي:** وضع الأستاذ "سنجر" معادلة النمو الاقتصادي عام 1952 ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها غيره من الاقتصاديين مثل :هيكس و هارود و دومار ، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها معادلة الثلاثة عوامل :
  - الادخار الصافي DS (net saving)
  - إنتاجية رأس المال P (productivité of capital)
  - معدل نمو السكان R(population growth)

وتتخذ الدالة الشكل : D=SP–R

حيث:

D: معدل النمو السنوي للدخل الفردي.

S: معدل الادخار الصافي

P: إنتاجية راس المال

R: معدل نمو السكان السنوي

- **معايير اجتماعية:** يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤثرات الخاصة بنوعية الخدمات المقدمة يوميا لأفراد المجتمع أي الخدمات الصحية، الغذاء، التعليم و الثقافة.

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصيف، **التنمية الإقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية**، قسم الإقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004، ص67.

أ- **المعايير الصحية:** لعل من المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي:

- عدد الوفيات لكل ألف نسمة من السكان، فارتفاع عدد الوفيات يعني كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد ، أي متوسط عمر الفرد فكلما زاد دل ذلك على درجة النمو الاقتصادي و التقدم بالإضافة إلى مؤثرات عديدة أخرى منها :

عدد الافراد لكل طبيب و عدد الافراد لكل سرير بالمستشفيات

ب- **معايير تعليمية** : ان الانفاق على التعليم يعتبر استثمارا بشريا وليس استهلاكا و هذا الاستثمار يحقق عائدا مرتفعا سواءا للافراد او للمجتمع ، و من بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي و الثقافي :

- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من افراد المجتمع
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الاساسي و الثانوي و الجامعي من افراد المجتمع
- نسبة الانفاق على التعليم بجميع مراحله الى اجمالي الناتج المحلي ا والى اجمالي الانفاق الحكومي .

ج- **معايير التغذية** : ان اكبر ماتعاني منه الدول المتخلفة هو عدم قدرتها على توفير الغذاء الاساسي لسكانها ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على حالة التغذية حسنها او سوئها :

- متوسط نصيب الفرد القومي من السعرات الحرارية .
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية .

د- **معيار التنمية البشرية :**

وصل برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 الى مقياس جديد عرف بالتقدم البشري ، ويركز هذا المعيار على :

توقع الحياة عند الميلاد ، معيار التحصيل العلمي ، متوسط نصيب الفرد من الدخل .

- **المعايير الهيكلية** : كانت الدول المتقدمة تعمل خلال فترة زمنية طويلة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو انتاج مواد غذائية و غيرها من المنتجات الزراعية

و المعدنية حتى تتمكن من الحصول على تلك المنتجات باسعار ملائمة وبعد ما تعرضت اسعار المنتجات الدولية الى تقلبات انعكس اثرها على مختلف اوجه النشاط الاقتصادي

استمرار التبعية للعالم الخارجي ، و من هنا اتجهت تلك الدول الى احداث تغييرات هيكلية في بنياتها الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو التصنع مثل : الصين و اليابان .....الخ ومن اهم المؤشرات هنا نجد :

- الاهمية النسبية للانتاج الصناعي الى اجمالي الناتج المحلي .
- الاهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات .
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة .
- السلوك الاقتصادي المؤسسات المالية و الانتاجية في المجتمع.[1]

رابعا: عناصر النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العناصر التي تحدد النمو الاقتصادي و التي توضع في شكل المجتمعات تتمثل اساسا في العمل, راس المال و التقدم التكنولوجي , و يتم تركيبها في نسب عقلانية مختلفة تضمن مستويات من الانتاج و تتضمن :

1.عنصر العمل: و الذي يتمثل في مجموع القدرات الفيزيائية و الثقافية التي يمكن للانسان استخدامها في انتاج السلع و الخدمات الضرورية لتلبية حاجياته , حيث ان استمرار التدريب و التعليم يزيد من التطور النوعي للعمالة و إنتاجية عنصر العمل تتحدد بنسب كبيرة حسب العمر و التعليم و التدريب و الخبرة , و التأهيل التكنولوجي الذي تعتمد عليه كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في العمليات الإنتاجية.

2.عنصر رأس المال: يعرف بانه مجموع السلع التي توجد في وقت معين , في اقتصاد معين , بالإضافة إلى العمل يعتبر رأس المال عنصرا من عناصر النمو فهو يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة و على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة من جهة أخرى .

3.التقدم التقني و التكنولوجي: هو تنظيم جيد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة و التي توظف بطريقة اكثر كفاءة , او بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى و ان

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، مرجع سابق، ص 68.

بقيت كمية الإنتاج على حالها و حدث تقدم تقني فان ذلك سيؤدي حتما الى زيادة الإنتاج و تحقيق النمو الاقتصادي , و بالرغم انه من الصعب القياس الدقيق للناتج العملي للعملاء لدولة ماء , فان الإنفاق الكلي على البحث و التطوير يمثل مؤشر واسع للقبول.[1]

المطلب الثاني : محددات النمو الاقتصادي

اولا: كمية و نوعية الموارد البشرية

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم ان:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الاجمالي الحقيقي/ عدد السكان

من المعادلة نستنتج انه كل ما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان, كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر و بالتالي تحقيق الزيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي , اما اذا تضاعف النازل القومي الاجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان فان الدخل الحقيقي لا يتغير .

لكن هناك اعتبارات كمية و نوعية يجب اخذها بعين الاعتبار فالزيادة في عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل تؤثر على انتاجية العمل و بالتالي على النمو الاقتصادي .

هذه الأخيرة (إنتاجية العمل) تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية و تحدد بعدة عوامل اهمها :

1. مقدار الوقت المبدول في العمل (معدل ساعات العمل في الاسبوع)
2. نسبة التعليم و المستوى الصحي و المهارة الفنية للعمال .
3. كمية و نوعية التجهيزات المستخدمة في النتاج .
4. درجة التنظيم و الادارة و العلاقات الانسانية في العمل .

ثانيا: كمية و نوعية الموارد الطبيعية :

يعتمد انتاج اقتصاد معين و نموه الاقتصادي على كمية و نوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة , وفرة المعادن , المياه , الغابات و غيرها , حيث ان امتلاك الارض الصالحة للزراعة و المعادن و الثروات التي تحتويها الارض من حيث وفرتها و تنوعها تمثل عامل اساسي في زيادة

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2013، ص 10.

التنمية الاقتصادية , هده الموارد تحقق الاهداف الاقتصادية الا اذا استغلها الانسان و هذا يتحقق من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر.

ثالثا : تراكم رأس المال

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لانتاج السلع الراس مالية مثل المعامل , طرق المواصلات و الجسور , المدارس و الجامعات و غيرها اي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الدي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار و بالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي .

رابعا: معدل التقدم التقني

يعتبر الكثير من الاقتصاديين بان اهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي من خلال ابتكار او استحداث طرق جديدة للقيام بالعملية الانتاجية اكثر كفاءة من الطرق القديمة .

خامسا: عوامل بيئية

النمو الاقتصادي في اي بلد يتطلب بيئة مشجعة سواءا كانت هده البيئة سياسية اجتماعية و ثقافية او اقتصادية , اي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تموين متطلبات النمو , و نظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري و نظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة و استقرار سياسي و حكم يدعم النمو الاقتصادي .

سادسا: التخصص و الإنتاج الواسع

هو الذي دعا اليه أدم سميث في كتابه ثروة الامم 1776 فقد اوضح ان التحسن في القوى الانتاجية و مهارة العامل يرجع الى تقسيم العمل هذا الاخير يزيد من كمية الانتاج و بالتالي يؤثر بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.[1]

[1] - كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراهفي العلوم الإقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد، 2012، ص 30.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية

اولا : تعريف التنمية الاقتصادية

1. التنمية الاقتصادية هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم , حيث يقتضي هذا الانتقال احداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي.[1]
2. التنمية الاقتصادية يعنى بها الزيادة في الطاقة الانتاجية بحيث يزداد تبعا لها الدخل القومي و متوسط الدخل الفردي , و تحقق تلك الزيادة عن طريق الارتقاء بالانتاج و عناصره , فالتنمية في النهاية تهدف الى تحطيم التخلف و القضاء عليه .[2]
3. تعرف التنمية ايضا بانها عملية متعددة الابعاد تشتمل على تغيرات شاملة و متوسطة, مصحوبة بتعجيل في النمو الاقتصادي و التحسين في توزيع الدخول مع ابادة الفقر و زيادة رفاهية الافراد.[3] ومن التعاريف السابقة يمكن استنتاج العناصر المميزة للتنمية الاقتصادية :

- التنمية الاقتصادية تهتم بكيفية توزيع مقدار الزيادة الحاصلة في الدخل على مختلف طبقات المجتمع و خاصة الفقراء منهم مع تحقيق عدالة اكبر في هذا التوزيع .
- شموليتها لجميع ميادين الحياة الاقتصادية و السياسية , اجتماعية , ثقافية و الأخلاقية .
- التنمية الاقتصادية عملية طويلة الاجل نتيجة الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن .
- حدوث تغي في هيكل الانتاج بفرض زيادة الطاقة الانتاجية و ذلك من خلال تحويال هيكل انتاج من هيكل يعتمد بصفة اساسية على المنتجات الاولية الى هيكل انتاجي يتميز بارتفاع نسبة الانتاج الصناعي و الخدمي .[4]

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية ،عبد الرحمان يسري احمد ،**التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها** ،الدار الجامعية ،1999،ص 51.

[2]– دريد محمود السامراني، الإستثمار الأجنبي (المعوقات و الضمانات القانونية)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص84.

[3]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 16.

[4]- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص382.

ثانيا: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

كلاهما مفهومين يشتركان في بعض النقاط و يختلفان في نقاط اخرى و هي كالتالي :

- **أوجه التشابه:**

- كلاهما عبارة عن زيادة في الناتج المحلي.
- كلا هاتين الزيادتين هي زيادة حقيقية مستمرة .
- كلا هاتين الزيادتين تصاحبهما زيادة متوسط الدخل الفردي .

- **أوجه الاختلاف:**

- مفهوم التنمية الاقتصادية اوسع و اكثر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من نفس الشئ و بالتالي فهو لا ينطوي على اي تغير هيكلي , على عكس التنمية التي تتطلب تغيير في البنيان الانتاجي .
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده , اي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هده الزيادة في حين ترتكز التنمية الاقتصادية على ان يصل عائدها الى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع .[1]

[1]– لموتي محمد، **البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية**، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2009، ص37.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي ونماذجه

عرف النمو الإقتصادي بإعتباره أهم المتغيرات الإقتصادية وأكثرها دلالة و تعبير على الأداء الإقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الإقتصاديين، الذين طورو في هذا الإطار نظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الإقتصادي وقد جاءت هذه النظريات المختلفة حول النمو نتيجة التطور الذي يستهدف النمو الإقتصادي لجميع جوانبه مع مرور الحقبات الزمنية، بينما تعني نماذج النمو النماذج الرياضية الكمية نتيجة للتطور الذي عرفته بعض العلوم التقنية من جهة و بروز امكانية التحكم في بعض المتغيرات الاقتصادية، وسيتم عرض ثلاث نظريات على النحو التالي:

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية و النيوكلاسيكية؛

المطلب الثاني: النظرية الحديثة للنمو الإقتصادي؛

المطلب الثالث: نماذج النمو الإقتصادي.

المطلب الأول : نظرية النمو الكلاسيكية و النيوكلاسيكية

اولا: النظرية الكلاسيكية تتلخص نظرية النمو الاقتصادي عند الكلاسيك في آراء كل من ادم سميث دفيد ريكاردو , توماس مالتوس , كارل ماركس.

1. النمو عند ادم سميث (A.SMITH)

يرى ادم سميث انه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فانه يصبح متجددا ذاتيا ففي ظل وجود بعض التراكم الرأس مالي و توفر السوق الكافي فان تقسيم العمل و التخصص ياخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول و يترتب عنه الزيادة في الدخول و توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار و الاستثمار, و يمهد هذا الطريق لتقسيم اكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل و ينتج عن تقسيم العمل ميزة اخرى هي تزايد الافكار الجديدة لانتاج السلع حيث ان التراكم الراس مالي الذي اصبح ممكن عن طريق التقسيم السابق للعمل و التخصص ياخذ صورة سلع و معدات افضل , غير ان ادم سميث يرى انه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو , اي انه توجد قيود توقف هده العملية التراكمية للنمو, و يحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد الى الحدود التي بها الاستخدام الكامل للارض المتوفرة هذا فضلا عن مناخ الدولة و موقعها بالنسبة للدول الاخرى , و العامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية , فمع تقدم

الاقتصاد من خلال التراكم الراس مالي و نمو السكان فانه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية, و تتناقص معادلات الدخل الذي يحصل عليه اصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم جديد .[1]

و يرى ايضا ادم سميث ان اساس عملية النمو الاقتصادي يكمن في تقسيم العمل الذي تبرز اهميته الاساسية في انه يحد من تناقس الانتاجية الحدية لعوامل الانتاج .

وحسب ادم سميث انه و قصد اعطاء الفعالية الكافية لخاصية تقسيم العمل وجب تسويق فائ انتاج الى الخرج ومن ثم بعث حافز اضافي على الرفع من الانتاجية التي تؤدي بشكل مباشر الى زيادة الدخل الوطني و من ثم زيادة عدد السكان , و هذا الاخير مرهون بزيادة الدخل وهو يعتبر امرا ايجابيا بحكم انه يساعد على توسيع الاسواق و انخفاض تكلفة معدل الانتاج .[2]

يشير ادم سميث الى تراكم النمو الاقتصادي بانه نتيجة لتقسيم العمل حيث ترتفع الانتاجية لجميع عوامل الانتاج و خاصة عند توافق قدر كافي من الطلب و الحجم المناسب من راس المال و ارتفاع الناتج يزيد من الدخل و يرفع من معدلات نمو السكان مما يزيد من الطلب الاجمالي في السوق و يمكن تلخيص افكار ادم سميث في الشكل التالي :

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، مرجع سابق، ص17.

[2]– بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي**، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ض94.

الشكل رقم (3): تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي

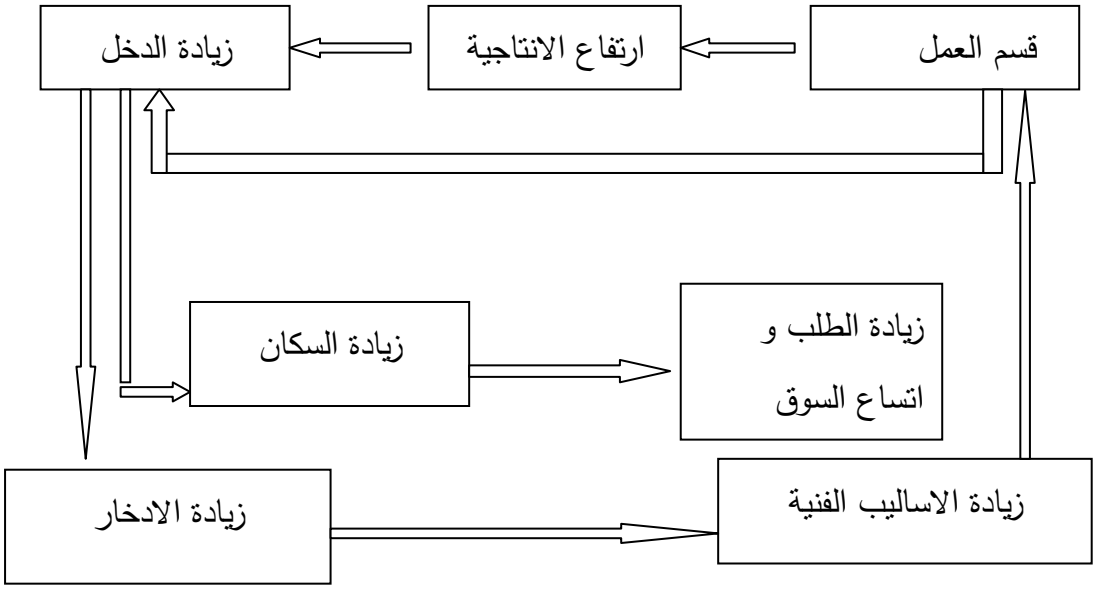

المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي, **مقدمة في اقتصاد التنمية**, دار الكتاب للطباعة و النشر الدار الجامعية جامعية الموصل , العراق 1988 ص 61

2. النمو عند دفيد ريكاردو (DAVIDE RICARDO)

قام (RICARDO) باعطاء الاسباب التي تؤدي الى حالة الركود اي النمو الصفري , و بالاستناد الى افكار ادم سميث فانه يعتبر ان حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي اي ان المردودية في هده الاخيرة متناقسة, حيث و حسب ريكاردو فان نوعية الاراضي غير متساوية و بالمقابل فالزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج عنها ارتفاع الريع في الاراضي الجيدة مما يترتب عنه استغلال اراضي ذات نوعية اقل , وهذا ما يؤدي الى انخفاض النصيب النسبي للرأس ماليين و العمال .

و الذي ينتج عنه تناقس معدلات الارباح و كذلك تناقس مستويات الاجور حتى تصل الى الحد الطبيعي, و نظرا لكون الارباح هي محرك و مصدر الرأسماليون يستمرون في عملية التراكم و التي تبدا بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح الى الصفر بالتالي تسود حالة الركود .

كذلك اعطى ريكاردو اهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادية بما في ذلك و الثقافية و الأجهزة التنظيمية في المجتمع و الاستقرار السياسي, كما ركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو

الاقتصادي من حيث التصريف الفائض الصناعي و تخفيض اسعار المواد الغذائية مما يسمح لها بالمساهمة في نجاح التخصص و تقسيم العمل .[1]

3. النمو عند طوماس مالتوس Malthus

لا تعتبر افكار طوماس مالتوس حول النمو اقل شأنا منها لدى ادم سميث اذ ابرز النمو السكاني على النمو وبين انه وجب ان يزيد الناتج في الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو ايجابي حقيقي و ليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصادي المحلي .

و يعتبر طوماس مالتوس اول من ادرج النواحي الاخلاقية و العوامل الدينية ضمن العوامل النمو, حيث ان التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الافراد و يدفعهم الى العمل و الجد و بالتالي انتاجية عنصر العمل, كما يؤكد على اهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة , بحكم انه يخلق الأمان و الاطمئنان لدي الافراد و ينصب تركيزهم على العمل فقط .

و يؤكد مالتوس ان النمو يكون تأثيره ايجابيا على النمو الاقتصادي كما كان يخلق زيادة في الطلب الفعال و للوصول الى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز مالتوس انه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة, و يعتبر مقابل اقصى مستوى للاستثمار من جهة اخرى و هو المعدل الامثل للادخار لكن زيادة معدل الادخار عن هدا المستوى تؤدي الى الحد من الانفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض و بالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار , كما انه يشير انه بحكم عامل الارض ثابت فان الزيادة السكانية تؤدي الى انخفاض الانتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الاراضي الزراعية و بالتالي انخفاض الانتاج الزراعي و على هذا الاساس فهو يدعو الى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شانه تحسين ورفع انتاجية عنصر العمل , و بالتالي تواصل عملية الانتاج رغم ارتفاع عدد السكان.[2]

---

[1] - لموتي محمد، **البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية**، مرجع سابق، ص43-44.

[2] - إسماعيل شعباني، **التنمية الإقتصادية**، دار هومة، الجزائر، 1997، ص18.

4. النمو عند كارل ماركس KARL MARKES

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو اساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته , فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض و تعكس مراحل للتطور الاقتصادي اما النظام الاجتماعي الذي ركز مالتوس اهتمامه عليه فهو النظام الرأس مالي الذي يرى انه يحتوي على كل انواع المتناقضات الداخلية التي تحول في ظله دون تحقيق عملية تنمية ناجحة , بل تجعل التنمية ذاتها مستحيلة , و من هنا تظهر نظرية في التطور الرأس مالي عند ماركس تقوم على تحليل انتقادي لعملية الانتاج و التراكم في هذا النظام , فهذه التناقظات تعمل على طي النظام الرأس مالي و انهاياره ليحل محله النظام الاشتراكي و في ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف نستخدم القوة الاقتصادية التي تعزز النمو , استخداما كاملا و سوف يستفيد كل افراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة عن ذلك ويرى ان التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سيؤدي ذلك بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة اي الطريقة التي تمكنها من تحقيق فائض القيمة الخاص بها , و حتى تحقق المؤسسات اكبر فائض قيمة ممكنة فانها تسعى الى تخطي المنافسة و الوصول الى الانتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الانتاج و يؤدي ذلك الى تركز الانتاج في ايدي قلة من الرأسماليين و بالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة , و ينجم عن هذا الزيادة في الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية .

كما يرى ماركس بان الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية و السياسية و الدينية و الحكومية و حتى الفكرية , و الاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة و وسائل الانتاج اذ هذه الاخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع ووسائل الانتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لانتاج حاجاتهم , و الانسان مضطر الى استخدام هذه الآلات و الوسائل التي هي في تطور مستمر و هكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية .[1]

[1]– مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعة**، دار وائل 2007، الأردن، ص 56-57.

5. **الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية** : من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجيا ، حيث انه ورغم اعتراف الكلاسيكيين بالتقدم الفني و أثره على الإنتاجية إلا ان هذا التقدم حسب رأيهم لا يمكن ان يلغي اثر تناقص الغلة ،كما لا يمكن تطبيقه الا في القطاع الصناعي ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة و لكن الزيادة التي وقعت في الدول المتقدمة أظهرت زيادة في الانتاج الزراعي ،مما احدث فائضا كبيرا في هذه الدول أدى بها إلى تصديره إلى الخارج .

ومن بين الانتقادات أيضا :

- إهمال تدخل الدولة .
- تجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم دورا فعالا في عمليات النمو الاقتصادي، إذ يقسم المجتمع إلى طبقات الرأسماليون و العمال و الإقطاعيون .
- لان الكلاسيك من دعاة مبدأ الحرية الاقتصادية و عدم تدخل الدولة فان ذلك آخر كثيرا من تحليلهم للنمو الاقتصادي لما لهذا الأخير من تأثر بالأدوات الاقتصادية العمومية
- عدم صحة النظرية التشاؤمية حول النمو الاقتصادي، و دليل ذلك الحالة الاقتصادية السائدة في العديد من دول العالم .
- تجاهل الكلاسيك للتطور الاقتصادي ، و اعتبار أن المعارف الفنية من المعطيات التي لا تتغير مع خطا النظرة المتعلقة بالأجور و الأرباح ، لأنه لم يحدث و أن آلت إلى الكفاف بل العكس فقد كانت بمعدل كبير ، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى حالة الكساد الدائم .
- تعرض كل من طبقتي العمال و أصحاب الأراضي للتهميش و الإنقاص من فضليهما في تحقيق النمو الاقتصادي .[1]

ثانيا : النظرية النيوكلاسيكية

لقد سيطر منطق المدرسة الكلاسيكية الجديدة على الاقتصاد الحديث خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حينما باتت مسالة النمو و مشكلة تراكم الرأسمالية تشغل اهتمام الحكومات و الاقتصاديين وسارت ابحاث مفكري هذه المدرسة وفق افكار عارضة خاصة المدرسة الكينزية و التي تمثلت في :

[1]- بهاء الدين طويل، **دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي**، مرجع سابق، ص103.

- يرى اصحاب المدرسة المدرسة الكلاسيكية الجديدة ان الارتباط التقليدي بين توزيع الدخل و حجم الادخار في الاقتصاد قد تتلاشى .
- ان السكان لايتغيرون باي حال من الاحوال مع التغيير في الدخل الفردي .
- رفض معظم النيوكلاسيكيين قبول فكرة سيادة حالة السكون او الركود ، واسسو تفاؤلهم بعاملين اثنين هما التقدم التكنلوجي و مرونة الطلب على الاستثمار .
- ان التقدم التكنلوجي و معرفة الموارد يزيد من تكوين راس المال ، و التقدم التكنلوجي يعتبر ايضا مشجعا لنمو الدخل الوطني لان التحسن في معدلات الانتاج يشجع المنتجين على زيادة الانتاج .
- ان المنافسة التامة داخل الاقتصاد لها سيادة كاملة و التغيرات في الاسعار(مرونتها) تجعل المستثمرين يستجيبون لهذه التغيرات بفضل ادخال تغيرات في الاسلوب الانتاجي.
- يرون امكانية الاحلال بين عناصر الانتاج و هما العمل و راس المال ،على عكس الكنزيين (هارود و دومار) الذين يرون ثبات مزج عناصر الانتاج .

- ان عملية تكوين راس المال تعتبر هامة بالنسبة للنمو ، خاصة مع امكانية الاستبدال بين راس المال و العمل في ظروف زمنية معينة .[1]

وهذا يعطي امكانية تكوين راس المال دون ان تكون هناك ضرورة لزيادة العمل ،و بالتالي تحررت نظرية راس المال من نظري السكان التي نادى بها د ومار

وتتبع النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي مباشرة من نموذج هارود دومار و هذا بفضل المساهمة التي قام بها سولو .

1. **نموذج سولو سوان** : يعتبر سولو المؤسس لهذه النظرية و التي تفترض ان معدل النمو الذي يحدد بمعادلة تابع الانتاج المتجانس من الدرجة الأولى : $\beta+\alpha=1$

$$Y = TK \propto L^{B}$$

حيث :

Y: الناتج المحلي الاجمالي

[1]- فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الإقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006، ص127-131.

K: المخزون الرأسمالي في الاقتصاد الوطني

L: العمالة في الاقتصاد

نشتق بالنسبة للزمن فنحصل على المعادلة التالية :

$$r\,y = r\,t + \alpha\, r\,k + \beta\, r\,L$$

حيث :

r y: معدل النمو الاقتصادي

r t: البواقي للمعادلة السابقة و يسمى مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج و يعبر هذا الباقي عن العامل الرئيسي المحدد للنمو طويل الأجل و هو التقدم التقني , و بناءا على ذلك وجد Solow أن معظم في الولايات المتحدة في النصف الأول من القرن العشرين يعود الى التقدم التقني , و التبرير ان العائد على رأس المال المتناقس بسبب زيادة نسبة المخزون الرأس المالي الى الناتج حتى يصل الى مستوى توازني لايمكن زيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج بعدها , من جهة أخرى لا يمكن ان تستمر زيادة إنتاجية العامل التي تعتمد على زيادة حصة العامل للرأسمال في الأجل الطويل بل ستزداد الإنتاجية بشكل مؤقت و تعود الى الاستقرار و بالتالي الاستثمار و العمالة ليس العاملين المؤثرين في النمو طويل الأجل .[1]

من ناحية اخرى فان رواد هذه النظرية يعتبرون السياسة الاقتصادية و النظام المؤسساتي حياديان بالنسبة للنمو الاقتصادي طويل الأجل .

[1]– بوديار زعرة، **الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنلوجيا وتحقيق النمو الإقتصادي في الدول النامية**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، 2011، ص48.

2. تقييم النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي :

ساهمت النظرية النيوكلاسيكية بقدر كبير في نظريات النمو الاقتصادي , حيث اثبتت التطورات الفعلية لتطولر الاقتصاد بأنها تكون اقرب الى التوازن اذ لم تكن متوازنة , و مع ذلك اعتبر النموذج النيوكلاسيكي في النمو الاقتصادي غير كافي ذلك لأسباب عديدة نذكر منها : [1]

- **حتمية التقارب بين الاقتصاديات المختلفة :**

وفقا لنماذج النمو النيوكلاسيكية المتعلقة بالاقتصاديات المختلفة , فان معدل النمو الفردي يرتبط عكسيا بالمستوى الاولي للانتاج للدخل الفردي و بصفة خاصة اذا كانت الاقتصاديات متماثلة بالنسبة لتفضيلات الافراد و مستوى التكنولوجيا , وبذلك فالاقتصاديات الفقيرة تنمو اسرع من الاقتصاديات الغنية مما يعني ان هناك قوى تدفع الى التقارب في مستويات الدخل الفردي.

- **إغفال دور السياسات الاقتصادية :**

تعرضت النظرية النيوكلاسيكية الى نقد شديد يتعلق بعدم تاثر معدل النمو الاقتصادي بالسياسات الاقتصادية الحكومية (الانفاق الحكومي , الضرائب , عجز الموازنة) نظرا لانه لا يتاثر الا بالعوامل الخارجية , اذ ترى بان الاقتصاد الاجباري اللازم لتغطية النفقات العامة ليس لها اثر الا نزع المدخرات الخاصة , على اعتبار ان الاقتطاع من معدل الادخار في الاقتصاد مما يؤدي الى تصنيف النشاط الخاص الرأسمالي .

- **إغفال دور التصرفات الاقتصادية لأطراف النشاط الاقتصادي :**

ترى النظرية النيوكلاسيكية بان النمو الاقتصادي لا يتاثر الا بالعوامل الخارجية و لذلك رأت بان سلوك او تصرفات اطراف النشاط الاقتصادي (استثماراتهم , بحوثهم ...الخ) لا تؤثر على معدل النمو الاقتصادي, فهي تشير الى ان الاستثمار لا يمكن ان يعتبر من بين العوامل التي قد تنعكس التي قد

[1]– ميشيل تودارو، (ترجمة، محمود حسن حسين، محمود حامد)، **التنمية الإقتصادية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص154.

تنعكس على معدل النمو الطويل فنموذج سولو يعتبر ان الايرادات الحديثة لرأسالمال ايرادات متناقصة , مما يعني انه مع مزيد من الاستثمارات يتحقق المزيد من التراكم في رأس المال .[1]

المطلب الثاني: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي

ادى قصور التحليل النيوكلاسيكي بالعديد من الاقتصاديين في اواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين الى تطوير التحليل و تغيير تقدم التكنلوجيا كعنصر داخلي اي تفسيره بانه نتائج داخلية للاستثمار العام و الخاص في راس المال البشري و الصناعات كثيفة في المعرفة كما ان السمة الرئيسة لهذه النماذج تتمثل في كونها تسعى الى توضيح التغييرات في الكنلوجيا من خلال دور الاستثمار في البحث و الترتيب و التعليم من قبل الشركات و ايضا تطبيق السياسات الحكومية للحوافز الاقتصادية عن طريق الضرائب و الاعانات لدعم تراكم المال المادي و البشري .[2]

فالاداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية ادى الى القاء الضوء على مصادر النمو طويلة الاجل و قاد الى عدم الرضى عن تلك النظريات التي تؤكد على انه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة و في غياب الصدمات الخارجية او التغيير التكنلوجي فان كل هذه الاقتصاديات سوف تصل الى توقف النمو و عليه فليس هناك غرابة بان هذه النظرية فشلت في اعطاء تفسير مقنع للنمو الاقتصادي في الاقتصاديات المختلفة في العالم ، و هذا ما ادى الى بروز نظريات النمو الحديثة و التي حاولت اعطاء تفسيرات اكثر اقناعا للنمو الاقتصادي طويل الاجل (النمو المستديم) ومن اهم هذه النظريات الحديثة المفسرة للنمو نجد نموذج رومر ، نموذج لوكاس ،نموذج بارو.[3]

المطلب الثالث : نماذج النمو الاقتصادي

نقصد بها تلك النماذج الرياضية (الكمية) ، فنتيجة التطور الذي عرفته بعض العلوم التقنية من جهة ، و بروز امكانية التحكم و تكميم بعض المتغيرات الاقتصادية كالادخار ، الاستثمار و البطالة ،النمو الاقتصادي ....الخ

[1]- ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2014، ص41-42.

[2]- محمد صالح تركي القريشي، **علم إقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر، الطبعة، عمان، 2010، ص155.

[3]- ضيف أحمد، نفس المرجع السابق، ص43.

من جهة اخرى انصب اهتمام النظرية الاقتصادية على استخدام الادوات الرياضية في تفسير العلاقات التي تربط بين مختلف هذه المتغيرات بهدف تسهيل عملية تفسيرها و التنبؤ بها .[1]

و قد تعددت هذه النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي ، نتيجة تعدد الآراء حول اهمية كل عنصر من عناصر الانتاج في عملية النمو ، و نذكر من بين هذه النماذج ما يلي :

1- نموذج سولو سوان solow swan :

طور هذا النموذج لمحاولة تفسير الشواهد التاريخية حول انماط النمو في العالم و في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث اوضحت الشواهد التاريخية في سجل النمو في هذه الدول عددا من الحقائق النمطية اشتملت عالى ما يلي :

- ان هناك تفاوت كبير في دخل الفرد بين اقطار العالم حيث يبلغ متوسط دخل الفرد في افقر الدول الفقيرة حوالي 0.05 متوسط دخل الفرد في اغنى الدول الغنية .
- ان معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت تفاوتا كبيرا في ما بين الدول .
- ان معدلات النمو الاقتصادي ليست بالضرورة ثابتة مع الزمن .
- ان المكانة النسبية للدولة في التوزيع العالمي للدخل يمكن ان تعدل بحيث يمكن ان تصبح الدولة غنية و العكس بالعكس.

ويقوم النموذج النيوكلاسيكي لسولو على جملة من الفرضيات كالتالي :[2]

- الاقتصاد مغلق و بالتالي فالدخل يساوي الناتج و الاستثمار يساوي الادخار .
- ثبات عوائد الانتاج و اهتلاك راس المال بقيمة δ حيث $0 < \delta$.
- ثبات معدل نمو السكان و اعتبار معدل الدخار ثابت .
- الادخار و تكنلوجيا الانتاج متغيران خارجيان .

كذلك اوضحت تجربة النمو في الولايات المتحدة الامريكية ثبات معدل العائد الحقيقي على راس المال و ثبات انصبة راس المال و العمل في الناتج المحلي الاجمالي بمعنى انعدام الاتجاهات الزمنية و كذلك ثبات متوسط معدل نمو دخل الفرد عند قيمة موجبة ،بمعنى

[1]- لموتي محمد، **البطالة و النمو الإقتصادي في الجزائر**، مرجع سابق، ص50.

[2] - Robert barro,Xavier sal-1- Martin : op-cit ,pp17-18.

استمرارية نمو دخل الفرد بطريقة منتظمة و يمكن كتابة هذا النموذج على شكل 3 معادلات على الشكل التالي :

$$Y=f(k,L).....(1)$$

تمثل هذه المعادلة دالة الانتاج حيث يفترض ان هذه الدالة تتميز بخاصية العوائد الثابتة الحجم ، بمعنى ان الزيادة مدخلات الانتاج بنسبة معينة تؤدي الى زيادة الناتج بنفس النسبة ، كذلك يفترض ان تستوفي دالة الانتاج شرط الانتاجية الحدية الموجبة لعوامل الانتاج على هذا الاساس يمكن كتابة ناتج الفرد على النحو التالي :

$$Y=F\ (K).....(2)$$

حيث ان : K هو رصيد راس مال الفرد .

و تعبر المعادلة التالية للنموذج عن شرط التوازن في سوق السلع الذي يتطلب ان يتساوى اجمالي الاستثمار بالاضافة الى رصيد راس المال زائدا مخصصات اهتلاك راس المال مع الادخار الذي يفترض ان يكون نسبة محددة من اجمالي الانتاج .

$$K\ '=sy-dk\ .....(3)$$

حيث 'k هو التغير في راس المال ، وهو يساوي صافي الاستثمار

S: هو الميل الحدي (المتوسط للادخار)

D : هو معدل اهتلاك راس المال .

و يلاحظ انه يمكن كتابة شرط التوازن في سوق السلع بدلالة الكميات للفرد و ذلك بملاحظة ان التغير مع الزمن لنسبة راس المال العامل

$$(k = \frac{k}{L})$$

ويمكن كتابته على الشكل التالي :

$$K' =(G\ (K) - G\ (L).....(4)$$

مع ملاحظة ان نمو العمال G(L) قد افترض ثابت عند n و بتعويض معدل نمو السكان و معادلة ومعادلة صافي الاستثمار نحصل على :

$$K'=(s\frac{Y}{K} - N - D).....(5)$$

نلاحظ انه يمكن التعبير عن y/k بدلالة الفرد على انها y/k و بتعويضها في المعادلة اعلاه نحصل على المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان :

$$K' = (\frac{Y}{K} - N - D)\ K = SY - (N+D)\ k \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

او

$$K' = sf(k) - (n+d)k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

حيث تم تعويض دالة الانتاج للفرد .

تقول المعادلة الاساسية للنمو في نموذج سول وان نسبة راس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاث عوامل :

- معدل اهتلاك راس المال للفرد dk و الذي تؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة راس المال العامل .
- الاستثمار للفرد و الذي تؤدي الزيادة فيه الى ارتفاع نسبة راس المال للفرد
- معدل انخفاض راس المال للفرد نتيجة للنمو السكاني و الذي تؤدي الزيادة فيه الى انخفاض نسبة راس مال الفرد .

عادة ما يتم تحليل النمو الاقتصادي بالتركيز على المدى الطويل عندما يتمكن الاقتصاد من تحقيق حالة مستقرة باضطراد تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت ، و من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساوياً للصفر ، ويمكن توضيح أحد أهم نتائج هذا النموذج بملاحظة أنه إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو بمعنى زيادة رأس المال للعامل ، حتى يصل إلى مستوى الحالة المستقرة

و كلما كان البلد بعيداً عن الحالة المستقرة كلما كان نموه اكبر ، و عند مستوى الحالة المستقرة يبقى دخل الفرد ثابت . و لتوضيح هذه النتيجة نأخذ دالة الإنتاج من الشكل كوب – دوكلاس حيث α هي نصيب نصيب رأس المال في الناتج . في هذه الحالة فإن المعادلة الأساسية لنموذج سولو سوان تأخذ الشكل التالي:

$$k' = sk\alpha - (n + d)\ k^* \ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

و في المدى الزمني الطويل عند مستوى الحالة المستقرة0=k* مما يعني أنه يمكننا الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة[1].

- الانتقادات الموجهة لنموذج سولو:

إهمال التقدم التكنولوجي، غهمال دور رأس المال في النمو و التركيز على النسبة K/L

2- **نموذج روبرت لوكاس :**

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي :

- يعتبر لوكاس أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط احدهما يختص في إنتاج السلع و الآخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: عددهم يساوي $(N)^2$

-الرأس المال البشري منتوج انطلاقا من نفسه.بمعنى أن الفرد يتعلم بنفسه يستعمل من اجل ذلك الوقت والمهارة المكتسبة، وهكذا تراكم رأس المال البشري للفرد يعطى بالقانون التالي :

$$hi * = b(1-u)hi \ldots\ldots (1)$$

بحيث :(hi) هو خزين رأس المال البشري للفرد (i) و hi هو تغيره ، (u−1)الوقت المبذول من طرف الفرد للدراسة، (b) مقدار الفعالية.

إنتاج السلع يظهر بحكم دالة الإنتاج كوب دوجلاس التي تقدم على الشكل كالتالي :

$$Yi = a\ ki^{b}\ (u\ hi)^{(1-b)} \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث yi هو منتوج الفرد (i) و (Ki) رأس ماله العيني.

نموذج لوكاس كما هو ممثل في الأعلى يرتكز على فكرة خاصة تفترض أن كل عنصر داخل في إنتاج سلعة دالة الإنتاج له مردودية سلمية ثابتة .

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها**، مرجع سابق، ص22-24.

[2]- جلول بن عناية، **أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي**، رسالة ماجستير في الإقتصاد و الإحصاءالتطبيقي، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء، الجزائر، 2005، ص57.

ويعتبر لوكاس أن لتراكم رأس المال البشري أثرا خارجيا كذلك، فإذا ما قام آخرون بتركيم رأس المال البشري، فإنه يكون أكثر إنتاجا عند أي كمية .

دالة الإنتاج $$Yi = AKi_i^{b}(U\ hi)^{(1-b)} \ldots\ldots(3)$$

تضمن إذن ثبات المردودية السلمية، رغم أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري، ومنه نشير إلى أن الاستثمار في رأس المال العيني يعتبر في نموذج لوكاس الجزء الغير مستهلك في الإنتاج

$$K^*_I = Y_I - C_I \ldots\ldots\ldots (4)$$

في هذا النموذج وبدون خارجية (externalité) وبدون المردودية السلمية المتزايدة، فمعدل النمو للتوازن غير الممركز هو أمثل، بحيث أن المردودية الحدية للاستثمار تساوي إلى(b) ، نطبق قاعدة (Keynes Ramsay) نجد أن:

$$ge = g0 = b - \theta \ldots\ldots (5)$$

وهكذا لوكاس أدمج الخارجية الناتجة من مستوى رأس المال البشري على نشاط الإنتاج، ولعدم البحث عن ضمان نموا داخليا، برر لوكاس هذا بفرضية أن كل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال . نرمز لشدة الخارجية (λ) :تغير بحساسية دالة

الإنتاج برفع درجتها التجانسية مما يعطى شكل جديد لدالة الانتاج

$$Yi = AK_I^{B}\ (U\ hi)(1-b)^{(1-B)}\ (ha).....(6)$$

بحيث ha متوسط راس المال البشري للافرادة الاخرين .[1]

نفترض أن $h_i=h_a$ لتحقيق التوازن لأن كل الأفراد أحادية افتراضا كما أشرنا سابقا لرفع من مستوى المهارة، يسمح للفرد بتطوير ليس فقط فعاليته الخاصة لكن فعالية الآخرين في هذه الحالة معدل النمو للتوازن غير الممركز هوأعظمي .

[1] - - لموتي محمد، **البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية**، مرجع سابق، ص54.

يقدم نموذج لوكاس الجدية المطلقة، فيما يتعلق بتفسير الإختفاءات الدولية للدخل، وعليه فالنموذج يرى أن تراكم رؤوس الأموال العينية أكثر حركية في دول الشمال على حساب الجنوب، وزيادة على ذلك بسبب الظاهرة المسببة لرأس المال البشري فعامل ذو كفاءة معطاة يصبح أكثر إنتاجية وأحسن أجرا في الدول التي يكثر فيها رأس المال البشري من غيرها من الدول التي يضعف فيها، هذا ما يفسر حركيات الهجرة من دول الجنوب نحو دول الغرب .

خلاصة الفصل

لايوجد اختلاف في أن النمو الإقتصادي يعبر عن المقدرة الإقتصادية للبلد، ويعتبر ناتج كمي لسياسات التنمية الإقتصادية إذ انه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الإقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات الإقتصادية التي ترتبط بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الإقتصادية السائدة

ومن خلال ما سبق فإن النمو الإقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس في عوامل الإنتاج، العمل،رأس المال و التكنلوجيا إضافة إلى عوامل و محددات أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو، لكن ذلك لن يكون بتحقيق مزايا انتاجية و فقط، لأن التكاليف البيئية و الصحية هي في تزايد مستمر، الأمر الذي يجعل عملية النمو الإقتصادي رهينة قدرة البلد على تحمل المزيد من التكاليف في المستقبل.

وبما أن النمو الإقتصادي ذو مدلول كمي بالدرجة الأولى، و نتيجة لتطور العلوم التقنية فقد استخدم التحليل الكمي من أجل بناء نماذج لتحليل النمو الإقتصادي، فنجد أن نموذج سولو يعتمد على كل من العمل ورأس المال كأحد أهم العوامل المحددة للنمو الإقتصادي بإفتراض الإستخدام الكامل لهما، كما أن لوكاس يقر بأهمية المال البشري إضافة إلى العمل و رأس المال في تحديد النمو الإقتصادي.

مقدمة الفصل

يعتبر تحسين معدلات النمو الإقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت و يقصد بمعدل النمو الإقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة .

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر الجباية البترولية على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر حيث سيتم من خلال هذا الفصل إعطاء صورة تحليلية قياسية لهذا الأثر خلال الفترة 2000-2016 و ذلك باستخدام الأدوات و الأساليب الإحصائية و القياسية المناسبة، التي سيتم تناولها لاحقا.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

يتم إتباع مجموعة من الخطوات الإحصائية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية الكلية أو الجزئية وسيعود ذلك إلى استخدام الدراسة الإحصائية التي من خلالها نستطيع معرفة نوع العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية و تأثيرها على بعضها. سيتم التطرق في هذا المبحث الى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: نموذج الانحدار البسيط؛

المطلب الثاني: المتغيرات المستعملة في النموذج.

المطلب الأول: نموذج الانحدار البسيط

1. **تعريف نموذج الانحدار البسيط:** يبدأ تطبيق تحليل الاقتصاد القياسي بالفرضية التالية " إن y و x متغيران يمثلان بعض المجتمع، و لدينا اهتمام بشرح y بx أو في دراسة كيفية تغير y بتغير x مثلا yمحصول بذور و x كمية الأسمدة أو y أجر الساعة و x سنوات التعليم.[1]

- يعني تحليل الانحدار Régression Analyses قياس العلاقة بين متغير تابع Débandent و متغير مستغل Independent أو أكثر، و تحديد شكل هذه العلاقة فإن كانت علاقة بين متغير تابع فإنه يطلق عليها اسم تحليل الانحدار البسيط Simple Régression.[2]
- و يستخدم الانحدار بشكل رئيسي لأغراض التنبؤ، و التخطيط و التقدير و نعني بالانحدار وصف العلاقة بين متغيرين أحدهما يمكن أن يفسر الأخر، في سلسلة من المشاهدات بينهما، يسمى المتغير التابع بالمفسر و المتغير المستغل بالمتغير المفسر،و الانحدار الخطي كأداة للقياس لا تحدد أي المتغيرات يكون تابع أو مستقل إنما يلجأ الباحث إلى النظرية الاقتصادية في تحديد المتغيرات .

مثال: تفسير ظاهرة الاستهلاك بالدخل (مع ثبات العوامل الأخرى).

وبالتالي الباحث يسعى إلى إعطاء شكل للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية على شكل دالة:

---

[1]- د خالد السواعي، **EVIEWS والقياس الإقتصادي**، دار المكنية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص96.

[2]– **المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية و نموذج الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بحجم المبيعات**, مذكرة نيل الماجستير جامعة بو الضياف المسيلة, 2005– 2006, ص 69.

$$y = f(x)$$

حيث yمتغير تابع و x متغير مستقل وf الدالة.

يمكن أن تأخذ الدالة أشكالا مختلفة قد تكون خطية، أسية...و يمكن تحويل نموذج إلى النموذج الخطي، سنركز على الانحدار الخطي البسيط في قياس العلاقة بين المتغيرات

$$y_i = \alpha + \beta x_i + \varepsilon. \qquad i = 1,2,3,\dots,n$$

حيث β وα معلمات النموذج وε عنصر الخطأ العشوائي.

2. فرضيات نموذج الإنحدار البسيط

- الفرضية الأولى: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم $E(\varepsilon_i) = 0$و تعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير y .
- الفرضية الثانية: تجانس (ثبات) تباين الأخطاء و هو ما يعني أن تشتتها حول المتوسط الثابت، ونعبر عنها رياضيا ب:
- $\forall i = 1,\dots,n var(\varepsilon_i) = E(\varepsilon_i^2) = \delta^2$
- الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء بمعنى أن البيانات المشتركة لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة:
- $cov(\varepsilon_i, \varepsilon_j); E(\varepsilon_i \varepsilon_j) = 0 \; ; \forall \, i \neq j; i, j = 1,2,\dots,n$
- الفرضية الرابعة: تتعلق بقيم المتغير المستقلy ، تتمثل في أن المعطيات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغيير المتغير التابع y_i، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة على بقية القيم y ،
- أي مهما يكون حجم العينة n:يكون المقدار $\left(1/n\right)\sum_{i=1}^{n}(x_i - \overline{X}) \neq 0$ أي أن الأخطاء تكون مستقلة عن $x_i cov(x_i, \varepsilon_i) = 0; \forall i = 1,2,\dots,n$[1]

[1]- محمد شيخي، **دروس وأمثلة محلولة في الإقتصاد القياسي**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الطبعة الأولى، 2011، ص2.

3. طريقة المربعات الصغرى

إن هذه الطريقة تحاول إيجاد أحسن تصحيح خطي بتدنئه المربعات الانحراف (بن المشاهدات الفعلية و المقدرة) $\sum_{i=1}^{n}\hat{\varepsilon}_i^2$ حيث $\hat{\varepsilon}_i = y_i - \hat{y}_i$

رسم توضيحي للهدف من طريقة المربعات الصغرى

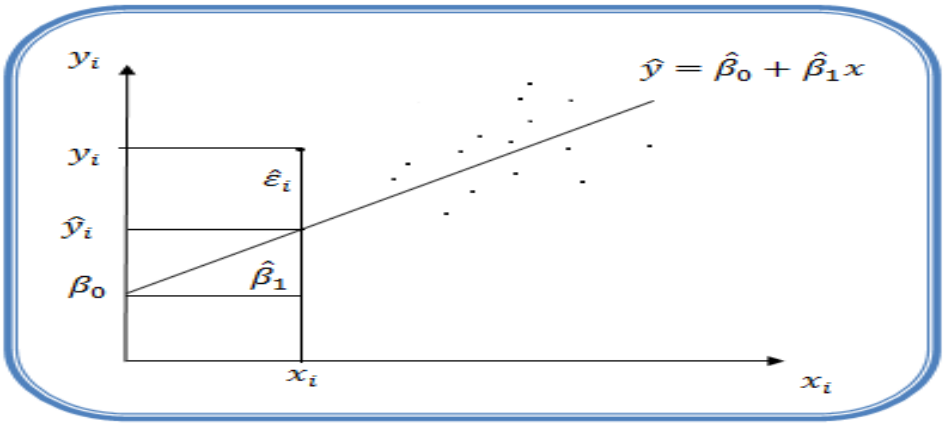

و هذا ما يمكن كتابته رياضيا ب

$$\min \sum_{i=1}^{n}\hat{\varepsilon}_i^2 = \min_{\hat{\beta}_0\hat{\beta}_1} \sum_{i=1}^{n}\left(y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_i\right)^2$$

و الشرط اللازم لتدنئه هذه العلاقة هو أن تكون المشتقات الجزئية بالنسبة $\hat{\beta}_1$ ، $\hat{\beta}_0$ معدومة أي

$$\begin{cases} \dfrac{\partial}{\partial \hat{\beta}_0} = \sum_{i=1}^{n}\left(y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_i\right)^2 = 0 \\ \dfrac{\partial}{\partial \hat{\beta}_1} = \sum_{i=1}^{n}\left(y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_i\right)^2 = 0 \end{cases}$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقة نتحصل على تقدير معلماتي النموذج :

$$\begin{cases} \hat{\beta}_1 = \dfrac{n\sum_{i=1}^{n} x_i y_i - \sum_{i=1}^{n} x_i \sum_{i=1}^{n} y_i}{n\sum_{i=1}^{n} x_i^2 - \left(\sum_{i=1}^{n} x_i\right)^2} \\ \hat{\beta}_0 = \bar{Y} - \hat{\beta}_1 \bar{X} \end{cases}$$

ومن المفيد استخدام صيغة مكافئة لتقدير $\hat{\beta}_1$:

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{X})(y_i - \bar{Y})}{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{X})^2}$$

و يكون النموذج المقدر لخط الانحراف بطريقة المربعات الصغرى(ols) كما يلي :

$$\widehat{y_i} = \widehat{\beta_0} + \widehat{\beta_1} x_i$$

خصائص مقدرات المربعات الصغرى :

- خاصية عدم التحيز
- أفضل مقدر خطي غير متحيز blue
- خاصية الاتساق[1]

المطلب الثاني: المتغيرات المستعملة في النموذج

نقدم المتغيرات التي استعملناها في النموذج القياسي لإتباع تأثير الجباية البترولية على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000 – 2016 على النحو الآتي:

1. **المتغير المستقل X الجباية البترولية redevances pétroliers:** وهي تلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة، المتأتية من فرض الضرائب والرسوم على نشاط قطاع المحروقات، وتكون مصدرها داخلي، من خلال الضرائب والرسوم على نشاط (التنقيب، الإستغلال، التكرير، والتوزيع...الخ)، أو تلك التي تكون مصدرها خارجيا من خلال نشاط التصدير للمحروقات بإختلاف أنواعها من الغاز المسال إلى البترول الخام ومشتقاته، وتكون مباشرة أو غير مباشرة أيضا، وقد أخذناها كمتغير مستقل في دراستنا هاته، وسنتتبع تأثيرها على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر لفترة الدراسة، وقد أخذنا إحصائياتها من قوانين المالية للسنوات المعنية.
2. **المتغير التابع yمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي PIB:** يعكس مساهمة القطاعات في الدخل الوطني في الجزائر، وأهمية كل قطاع من خلال تركيبته، كما أن له تأثير على القطاعات بما فيهم

[1]- محمد شيخي، نفس المرجع السابق، 4-5.

القطاع التبادلي ويكون في علاقة طردية مع هذا الأخير، إلا أننا هنا لا نأخذ الناتج المحلي الخام كمتغير، وإنما معدل نموه لفترة الدراسة، وقد أخذنا بياناته من إحصائيات بنك الجزائر.

المبحث الثاني: خطوات الدراسة القياسية

سيتم في هذا المبحث التعرف على أثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي و سيتم إيجاد العلاقة الموجودة بين المتغيرات التي هي محل الدراسة، و سيتم عرضها وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي للدراسة؛

المطلب الثاني: تقدير النموذج.

المطلب الأول: صياغة النموذج القياسي للدراسة

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على متغيرين أساسيين هما:

المتغير التابع PIB: يمثل الناتج المحلي الإجمالي.

المتغير المستقل RP: الذي يمثل الجباية البترولية.

و بالتالي يكون النموذج في صيغته الدالية التالية :

$$PIB = B_0 + B_1 * RP + \varepsilon_t$$

حيث يمثل ε_t حد الخطأ العشوائي للمعادلة، والذي يفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت.

1. الدراسة الوصفية لبيانات السلاسل الزمنية المدروسة:

تتكون كل السلاسل المدروسة من 17 مشاهدة ممتدة من سنة 2000 الى سنة 2016، وبالاستعانة ببرنامج Eviews 9 تم استخراج ما يلي:

الجدول رقم (4): الدراسة الوصفية لبيانات السلاسل

Date: 05/13/18 Time: 00:55
Sample: 2000 2016

	PIB	RP
Mean	10673.24	1251.082
Median	9968.000	973.0000
Maximum	17406.80	1835.800
Minimum	4123.500	840.6000
Std. Dev.	4973.222	388.1205
Skewness	0.093760	0.200800
Kurtosis	1.519876	1.214870
Jarque-Bera	1.576700	2.371481
Probability	0.454594	0.305520
Sum	181445.1	21268.39
Sum Sq. Dev.	3.96E+08	2410201.
Observations	17	17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9

❖ **PIB** (الناتج المحلي الإجمالي) سجلت قيمة عظمى **Maximum** قدرت بـ 17406.80 خلال سنة 2016 وقيمة صغرى **Minimum** قدرت بـ 4123.500 خلال سنة 2000.

❖ **RP** (الجباية البترولية)، حيث سجلت قيمة عظمى قدرت بـ 1835.800 خلال سنة 2009 وقيمة صغرى قدرت بـ 840.600 خلال سنة 2010.

كما تم أيضا بالاستعانة بالبرنامج تمثيل بيانات السلاسل المدروسة عن طريق منحنيات بيانية وشكل إنتشاري التاليين:

الشكل رقم (4) : المنحنيات البيانية للناتج المحلي الإجمالي والجباية البترولية.

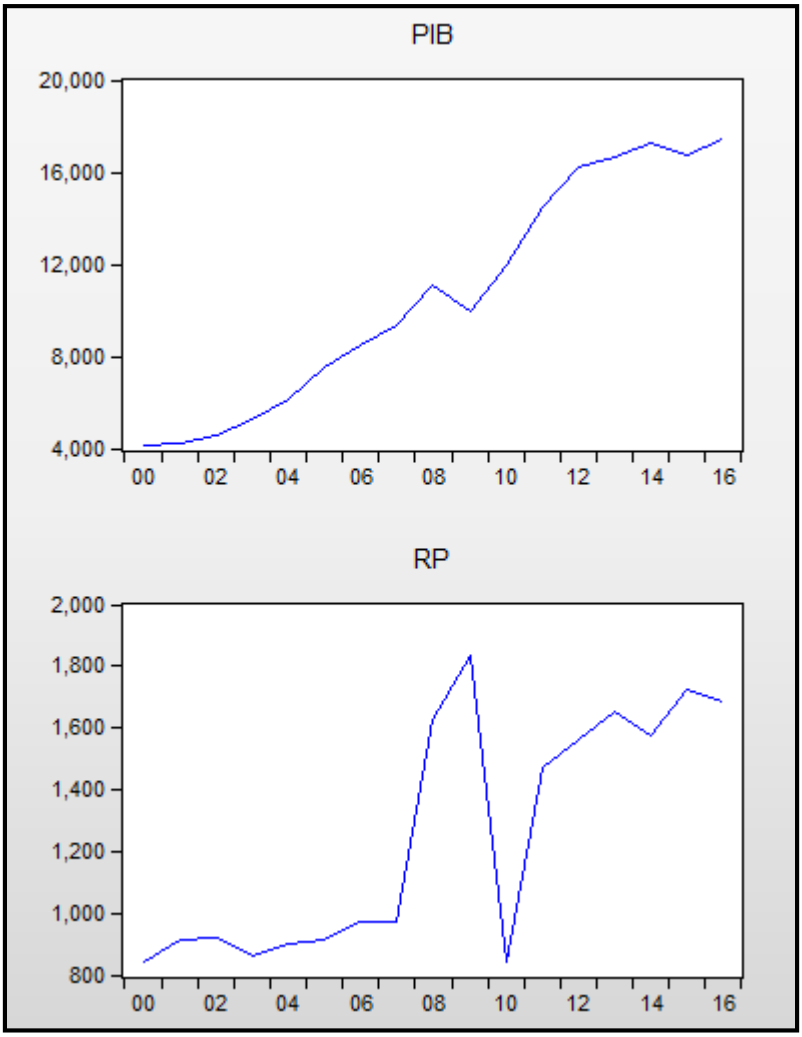

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإستعانة ببرنامج Eviews 9.

الشكل رقم (5) : الرسم الإنتشاري.

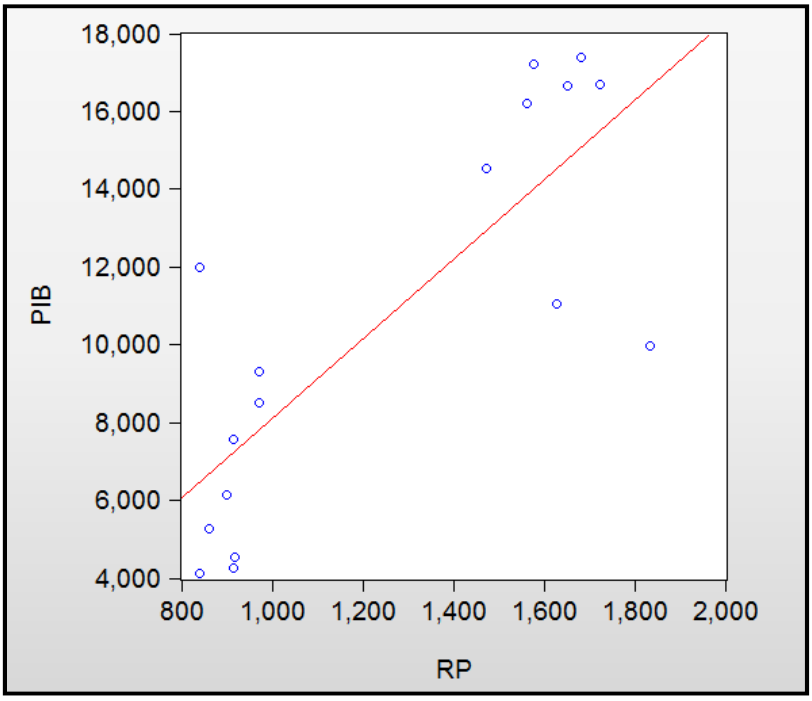

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

- يتضح لنا أن السلاسل المدروسة على شكل خطي.

- **دراسة نوع العلاقة وقوة الارتباط الموجودة بين المتغير التابع والمتغير المستقل:**

- **نوع العلاقة:** نستخلص نوع العلاقة الموجودة بين المتغيرات المدروسة عن طريق الشكل الانتشاري السابق، إذ نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والجباية البترولية.

- **قوة الارتباط:** نستخلص قوة الارتباط من خلال مصفوفة الارتباط التالية :

الجدول رقم (5) : مصفوفة الارتباط Correlation

	PIB	RP
PIB	1.000000	0.798087
RP	0.798087	1.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

حيث نلاحظ أن هناك إرتباط قوي بين الناتج المحلي الإجمالي والجباية البترولية بنسبة 79.80%

المطلب الثاني: تقدير النموذج

إنطلاقا من برنامج Eviews والشكل الموالي:

الجدول رقم (6) : تقدير النموذج

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/13/18 Time: 00:49
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2120.775	2604.522	-0.814267	0.4282
RP	10.22636	1.993487	5.129886	0.0001

R-squared	0.636942	Mean dependent var	10673.24
Adjusted R-squared	0.612738	S.D. dependent var	4973.222
S.E. of regression	3094.853	Akaike info criterion	19.02300
Sum squared resid	1.44E+08	Schwarz criterion	19.12102
Log likelihood	-159.6955	Hannan-Quinn criter.	19.03274
F-statistic	26.31573	Durbin-Watson stat	1.476641
Prob(F-statistic)	0.000123		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

تم تقدير النموذج كالتالي: $PIB^{\wedge} = -2120.775 + 10.22636 * RP^{\wedge} + e^{\wedge}$

حيث: $B_0 = \text{Coefficient C} = -2120.775$

و $B_1 = \text{Coefficient RP} = 10.22636$

1. الدراسة الإقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر.

1.1 الدراسة الإقتصادية: من خلال ملاحظة إشارة معلمات النموذج نجد أن معلمة الجباية البترولية **RP** موجبة وهو ما يعني العلاقة الطردية بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زاد الناتج

المحلي الإجمالي كما زادت الجباية البترولية والعكس صحيح وهو ما نصت عليه النظرية الإقتصادية ومنه يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية.

2.1 الدراسة الإحصائية: نقوم بالتقييم الإحصائي من خلال كل من إحصائية ستيودنت فيشر كالتالي:

- **إحصائية ستيودنت** : يجب اختبار معنوية معلمات النموذج من خلال اختبار صحة الفرضيات التالية:

المعلمة غير معنوية $H_0: B_0 = 0$ و لا يوجد ارتباط بين PIB و RP $H_0: B_1 = 0$

المعلمة معنوية $H_1: B_0 \neq 0$ يوجد ارتباط بين PIB و RP $H_1: B_1 \neq 0$

يمكن تلخيص قيمة إحصائية ستيودنت لمعلمات النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم (7) : قيم ستيودنت المحسوبة واحتمالاتها

معلمات النموذج	قيمة إحصائية ستيودنت (t−Statistic)	الاحتمال (Prob)
B_0 معلمة الثابت C	− 0.814267	0.4282
B_1 معلمة المتغير المستقل RP	5.129886	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة بالجدول رقم(6)

بالنسبة للحد الثابت Prob (c)=0,4282 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي أن المعلمة c غير معنوية إحصائيا وسبب يعود كون الحد الثابت سالب مما يخالف النظرية الإقتصادية ولذلك يمكن اعتبار الحد الثابت في النموذج معدوم.

بالنسبة للمعلمة RP Prob (rp)=0,0001 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي إن معلمة المتغير RPمعنوية إحصائيا.

- **إحصائية فيشر:** تمكننا هذه الإحصائية من إختبار معنوية النموذج ككل من خلال إختبار صحة الفرضيات التالية: النموذج غير معنوي $H_0: B_0 = B_1 = 0$

النموذج معنوي $H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$

من خلال إختبار فيشر نجد أن الاحتمال بلغ Prob (F−statistic)=0,000123 وهي أقل من مستوى الدلالة 5% ومنه فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أن النموذج معنوي ككل، ومنه فإن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية بالاعتماد على إحصائية فيشر.

- **معامل التحديد R^2:** الذي يقيس القوة التفسيرية للمتغير التابع من قبل المتغيرات المستقلة، يتضح لنا من الشكل رقم ... السابق أن R^2 = R-squared = 0.636942 وهو ما يعني أن المتغير المستقل RP المدرج في النموذج يفسر المتغير التابع PIB بنسبة 63.69% أي أن التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي في الجزائر سببها إرتفاع في الجباية البترولية المتزايد، في حين تعود 37% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى غير مدرجة في النموذج.

من الدراسة الإحصائية الجزئية (إحصائية ستيودنت) يظهر أن الحد الثابت غير معنوي ومنه ستتم إزالته من النموذج وإعادة عملية التقدير والاختبار من جديد كما يلي:

2. إزالة الحد الثابت من النموذج وإعادة عملية التقدير والإختبار:

1.2 التقدير بعد إزالة الحد الثابت:

الجدول رقم(8): جدول يبين تأثير الجباية البترولية على الناتج المحلي بعد إزالة الحد الثابت.

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 02:10
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RP	8.672004	0.568433	15.25599	0.0000

R-squared	0.620894	Mean dependent var	10673.24
Adjusted R-squared	0.620894	S.D. dependent var	4973.222
S.E. of regression	3062.090	Akaike info criterion	18.94861
Sum squared resid	1.50E+08	Schwarz criterion	18.99762
Log likelihood	-160.0631	Hannan-Quinn criter.	18.95348
Durbin-Watson stat	1.050402		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

من خلال الجدول السابق يمكن كتابة المعادلة المقدرة كالتالي:

$$\widehat{PIB} = 8.672 * RP\hat{} + e\hat{}$$

R^2= 0.6208 DW= 1.05 t-Statistic= 15.25

2.2 إختبار النموذج:

أ- **الاختبار من الجانب الإقتصادي:** تظهر نفس نتائج التحليل السابق لاتجاه العلاقة واتفاقها مع النظرية الإقتصادية.

ب- الاختبار من الجانب الإحصائي:

بالنسبة للقدرة التفسيرية فإن القيمة قدرت بـ $R^2=0.62$ وهذا يعني أن 62% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي في الجزائر سببها ارتفاع في الجباية البترولية المتزايد، في حين تعود 38% من التغيرات الحاصلة فيه إلى أسباب أخرى، غير مدرجة في النموذج.

أما من ناحية معلمات النموذج فإن المعلمة الوحيدة الموجودة ألا و هي معلمة الجباية البترولية والتي ظهر من خلال اختبار ستيودنت أنها معنوية.

مما سبق يتضح قبول النموذج من الناحية الإحصائية.

ج- الإختبار من الجانب القياسي: سنعتمد في هذه الدراسة على كل من إحصائية دربن واتسون DW وإختبار Breusch-godfrey لإمكانية وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء، إختبار white للكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين وكذلك إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي كما يلي:

❖ **إختبار مشكلة الإرتباط الذاتي بين الأخطاء:**

❖ **إحصائية دربن واتسون DW:** تمكننا هذه الإحصائية من معرفة ما إذا كان هناك مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء و الذي ينشأ عن:

- وجود متغير مفسر (مستقل) غير موجود أو مبعد من النموذج و له علاقة كبيرة في التأثير على النموذج.
- وجود مشكل في النمذجة أي أنه قد تكون العلاقة غير خطية بين المتغيرات المستقلة والتابعة.
- إمكانية وجود أخطاء في الإحصائيات المجمعة.

من خلال الشكل ... السابق نلاحظ أن Durbin-Watson stat = 1.050402 أي قيمة DW المحسوبة، كما نقوم بإستخراج قيمة كل من DW_1 و DW_2 من الجدول الإحصائي لدربن واتسون عند درجة معنوية 5% و n=17 و k=1.

نجد أن : DW_1= 0.873 و DW_2= 1.1 ومن خلال الشكل الموالي نجد أن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة الشك.

رسم توضيحي لقيم DW

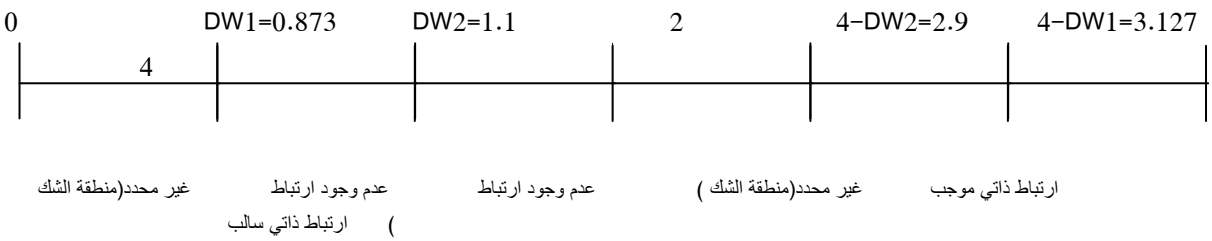

بما أننا لم نتأكد من وجود أو عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء من خلال هذا الإختبار، فإنه سيتم اللجوء إلى اختبار أكثر فعالية وهو اختبار بريتش-كودفري الموالي.

❖ **اختبار Breusch-godfrey :**

الجدول رقم (9) : اختبار Breusch-godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.620136	Prob. F(2,14)	0.2329
Obs*R-squared	3.146406	Prob. Chi-Square(2)	0.2074

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه نجد أن احتمال مربع كأي obs*R- Square تساوي (Prob. Chi- Square (2)= 0.2074) وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، وهذا ما يؤكده الشكل التالي:

الشكل رقم (6): يوضح نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Date: 05/14/18 Time: 02:46
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

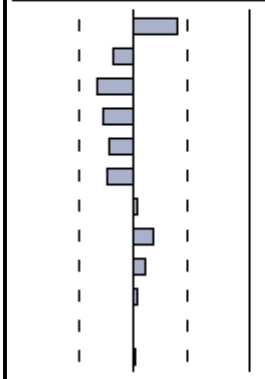

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.396	0.396	3.1669	0.075
		2	-0.181	-0.400	3.8706	0.144
		3	-0.331	-0.103	6.4056	0.093
		4	-0.278	-0.184	8.3192	0.081
		5	-0.206	-0.196	9.4637	0.092
		6	-0.235	-0.340	11.090	0.086
		7	0.031	0.092	11.120	0.133
		8	0.187	-0.196	12.380	0.135
		9	0.103	-0.163	12.805	0.172
		10	0.025	-0.104	12.833	0.233
		11	0.003	-0.102	12.834	0.304
		12	0.016	-0.164	12.850	0.380

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

من خلال الشكل نلاحظ أن القيم الحرجة Prob كلها أكبر من 5% وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

❖ **اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء:** من خلال النتائج المحصلة عليها من الجدول أدناه نجد أن احتمال مربع كاي obs*R- Square تساوي (Prob. Chi- Square (1)= 0.2419 وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج ثبات تباين حد الخطأ.

الجدول رقم(10) اختبار white

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.314033	Prob. F(1,15)	0.2696
Obs*R-squared	1.369285	Prob. Chi-Square(1)	0.2419
Scaled explained SS	0.587550	Prob. Chi-Square(1)	0.4434

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

❖ **إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير:** يمكن توضيح ذلك من خلال اختبار (Jarque-Bera) الموضحة نتائجه في الشكل الموالي:

الجدول رقم(11) إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

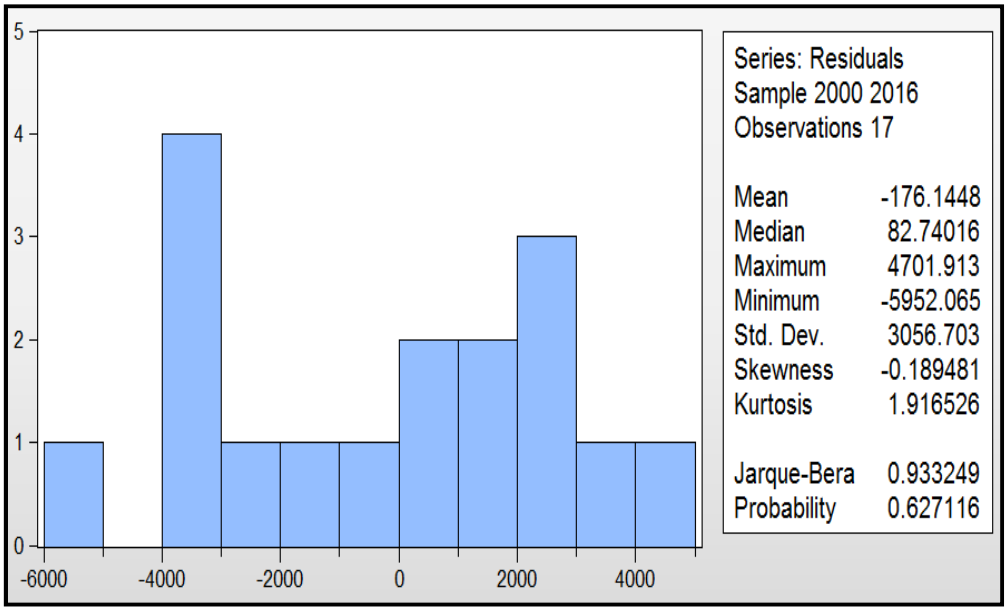

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة ببرنامج Eviews 9.

من خلال النتائج نجد أن احتمال إحصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability= 0,627) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بواقي هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

3.2 تحليل النتائج المتوصل إليها:

- إعتمادا على التقييمات الثلاثة والإحصائيات المشار إليها في كل تقييم نجد أن النموذج المقدر مقبول من جميع النواحي الإقتصادية والإحصائية والقياسية وبالتالي فإن العلاقة المتوصل إليها بين المتغير المستقل (الجباية البترولية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) هي علاقة صحيحة وأن المتغير المستقل يؤثر ويفسر المتغير التابع وبشكل كبير, حيث أن الإشارة الموجبة لمعلمة متغيرة الجباية البترولية تدل على العلاقة الطردية بينها و بين الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن كل زيادة في الجباية البترولية يترتب عليها زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما نصت عليه النظرية الإقتصادية.
- هذامايعبر عن ارتباط النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة بمستوى الجباية البترولية، مما يؤكد على أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في تمويل إيرادات الدولة حتى فيما يتعلق بالإيرادات العادية، حيث يعبر زيادة الناتج عن زيادة في الضرائب المحصلة من طرف الدولة و ارتباط هذا الأخير (أي زيادة الناتج بالجباية البترولية)

خلاصة الفصل

لدراسة أثر الجباية البترولية على النمو في الجزائر خلال الفترة (2000- 2016) تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، والذي يقس العلاقة بين متغيرين (التابع والمستقل) بطريقة المربعات الصغرى، تم الاعتماد على التقييم الاقتصادي والإحصائي والقياسي يعد النموذج مقبول من جميع النواحي الاقتصادية والإحصائية والقياسية وبالتالي فإن العلاقة فإن العلاقة المتوصل إليها بين المتغير المستقل (الجباية البترولية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) هي علاقة طردية فالمتغير المستقل يفسر المتغير التابع وعليه نستنتج أن الجباية البترولية تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي، ومنه يؤثر على النمو الاقتصادي للدولة.

الخاتمة العامة

يعتبر البترول المصدر الرئيسي للطاقة و العامل لأهم في النمو الإقتصادي، إذ تعتبر الجباية البترولية المصدر الأساسي في التمويل ما جعل النمو الإقتصادي رهينة تقلبات أسعار البترول.

حيث أن انخفاض حجم الجباية البترولية الذي يميز هذه الأخيرة يأثر على حجم الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي يؤدي إلى تأثر اقتصاد الدولة.

ومن خلال سنوات الدراسة شهدت الجباية البترولية تذبذب و عدم استقرار مما أدى إلى عجز الإقتصاد الجزائري و تدهوره و بالتالي جعله يعتمد على مصادر تمويل بديلة.

و في ظل انخفاض المالية للجباية البترولية أدى إلى ضرورة سعي الجزائر إلى الاعتماد على مصادر تمويل بديلة ومن أجل ابراز أثر الإيرادات البترولية على النمو الإقتصادي خلال سنوات الدراسة اعتمدنا في بحثنا على خطة مكونة من ثلاثة فصول .

أين تم عرض الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإيرادات البترولية.

وفي الفصل الثاني تم التطرق الى النمو الإقتصادي مفاهيم و نظريات.

أما الفصل الثالث: تطرقنا فيه إلى دراسة قياسية لأثر الجباية البترولية على الناتج المحلي الإجمالي.

1. **اختبار الفرضيات:**

لقد تمت هذه الدراسة على أساس فرضية رئيسية استخلص منها مجموعة من الفرضيات و قد توصلنا من خلال معالجة الموضوع إلى مايلي:

- الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية فهي تعتبر الممول الرئيسي و الوحيد في تمويل النفقات العمومية و الأنشطة الإقتصادية للدولة.
- تعتبر الإيرادات البترولية ركيزة أساسية للاقتصاد الجزائري حيث أنه خلال سنة 2000 –2002 هي فترة ثبات بالنسبة للجباية البترولية و هذا راجع لانخفاض صادرات النفط وفي سنة 2003 سجلت بداية انخفاض قدرت قيمة الجباية البترولية ب862.2 سنة 2003 الى حين سنة سنة 2014 و ذلك بسبب الأزمات الإقتصادية التي مرت بها هذه الفترة وبعدها عرفت ثبات نسبي في حين وصلت الى نسبة 1682.55 سنة 2016 .

و بالتالي فإنه توجد علاقة طردية بين الإيرادات البترولية و معدل النمو الإقتصادي حيث كلما زادت قيمة الجباية البترولية زاد معدل النمو الإقتصادي.

2. **نتائج الدراسة:**

- يعتبر البترول ذو أهمية كبيرة في الإقتصاد الجزائري لما له من مساهمة في الإيرادات البترولية للدولة .
- يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على الإيرادات البترولية فهي الممول الرئيسي و الركيزة الأساسية له .
- تعتمد الجباية البترولية في تمويل النفقات العمومية للدولة و كذلك تمويل الأنشطة الإقتصادية و بالتالي يؤثر إيجابيا على نموها الإقتصادي.
- إن أكبر تحدي يواجه الجزائر بصفتها مصدرة للبترول هو كيفية تنويع مصادرها لتمويل اقتصادها و عدم الاعتماد على مورد يتميز بالتقلب و عدم اليقين .

3. **التوصيات:**

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات كالآتي:

- ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال تنشيط القطاعات الأخرى لاسيما قطاع الفلاحة و قطاع الخدمات (النقل الجوي و الساحة) وكذلك قطاع الصناعة.
- يجب على الدولة أن تقوم بتخصيص إيراداتها لغرض تمويل نفقات المنتجة التي تساهم في تحسين مرافق الصحة، التعليم و البنية التحتية ، و هذا ما يشجع الخواص مما يساهم في زيادة الإستثمار و بالتالي سيرتفع مستوى العمالة و النمو الإقتصادي في نهاية الأمر.
- ضرورة تحقيق الإدارة الجيدة للإيرادات النفطية على المدى الطويل ، مما يسمح لها بتخفيض التعرض لتقلبات أسعار النفط.

4. **آفاق البحث:**

من خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا أن نقدم بعض الإقتراحات التي يمكن أن تكون مجالا للبحث المتمثلة في:

- ✓ دراسة لمصادر الطاقة البديلة للجزائر و إحلالها للبترول.
- ✓ دور الاستثمار الأجنبي في زيادة حصيلة الجباية البترولية في الجزائر.
- ✓ ماهي محددات سعر البترول العالمي.

الكتب

1) أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **النظرية الإقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001

2) أحمد عادل حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة للطباعة و النش، بيروت، 1992

3) إسماعيل شعباني، **التنمية الإقتصادية**، دار هومة، الجزائر، 1997

4) إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية** ،دار أسامة للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى،2011

5) بعلي محمد الصغير و آخرون، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الحجار، عنابة، الجزائر،2003

6) بن إسماعيل حياة، **تطوير إيرادات الموازنة العامة**، اتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر،2009

7) د خالد السواعي، **EVIEWS والقياس الإقتصادي**، دار المكنية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012

8) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2003

9) فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الإقتصادي**، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2006

10) مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي : مالية الدولة** ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر

11) محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، الطبعة الثانية

12) محمد شيخي، **دروس وأمثلة محلولة في الإقتصاد القياسي**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الطبعة الأولى، 2011

13) محمد صالح تركي القريشي، **علم إقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر، الطبعة، عمان، 2010

14) مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعة**، دار وائل 2007، الأردن

15) ناشد عدلي سوزي، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، جامعتي الإسكندرية،

16) [1] - Robert barro,Xavier sal−1− Martin : op−cit ,pp17−18.

المذكرات

1) بصلي صلاح الدين، ذوادي نجم الدين، الآثار الجبائية لتغيرات أسعار البترول في الجزائر، مذكرة ماستر، ، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة تبسه، 2016

2) بهاء الدين طويل ،دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2016

3) بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2009

4) بوديار زعرة، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نقل التكنلوجيا وتحقيق النمو الإقتصادي في الدول النامية، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، تخصص مالية ونقود، 2011

5) جلول بن عناية، أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي، رسالة ماجستير في الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي، غير منشورة، المعهد الوطني

6) خديجة كتوس، رفيدة ذويوة، انعكاسات أسعار البترول على التوازنات الإقتصادية الكلية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة تبسه، 2017

7) خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2016

8) دريد محمود السامراني، الإستثمار الأجنبي (المعوقات و الضمانات القانونية)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006

9) ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2014

10) عصماني مختار، دور الجباية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة سطيف، 2014،

11) كبداني سيد أحمد، أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية و قياسية، أطروحة دكتوراهفي العلوم الإقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد، 2012

12) لموتي محمد، البطالة والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية واقتصادية، مذكرة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2009

13) محمد حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية و المفهوم، دار القاهرة، مصر، ص 10.

14) محمد عبد العزيز عجمية ،عبد الرحمان يسري احمد ،التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها ،الدار الجامعية ،1999

15) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصيف، التنمية الإقتصادية دراسة نظرية و تطبيقية، قسم الإقتصاد، جامعة الإسكندرية، مصر، 2004

16) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصيف،التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، الدار الجامعية،2000

17) مخلفي أمينة، محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)– الجزء الأول، كلية العلوم الإقتصادية، اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014

18) مفاتيح ادريس، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2013،

19) المفاضلة بين نموذج السلاسل الزمنية و نموذج الانحدار الخطي البسيط للتنبؤ بحجم المبيعات, مذكرة نيل الماجستير جامعة بو الضياف المسيلة, 2005- 2006

20) ميشيل تودارو، (ترجمة، محمود حسن حسين، محمود حامد)، التنمية الإقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006

21) وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، 2013

المجلات

1) د.جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتهما برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات في الجزائر، مجلة الدراسات الإقتصادية و المالية ، العدد 9، المجلد الأول، جوان 2014.

التشريعات والتقارير

1) الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1986، القانون 14/86 المتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و نقلها بالأنابيب، المؤرخ في 19 أوت 1986.

2) الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 1991، القانون 91/21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، المواد 07،08

3) الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2006، الأمر رقم 10/06 المؤرخ في 24 جويلية 2006 المعدل و المتمم للقانون 07/05

4) الجريدة الرسمية الجزائية لسنة 2005، القانون 07/05 المعدل والمتمم والصادر في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات، المواد:83، 85، 86، 32، 33.

5) الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2005، القانون رقم 07/05 المعدل و المتمم والصادر في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات. 1

6) الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2013، قانون رقم 10/13 المؤرخ في 20 فيفري 2013

7) الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2014، قانون رقم 01/14 المؤرخ في 1 أكتوبر 2014.

الملحق رقم 01

السنوات	PIB%	الجباية البترولية (مليار دج)
2000	4123.5	840.600
2001	4260.8	916.400
2002	4537.7	917
2003	5264.2	862.2
2004	6150.4	899
2005	7563.6	916
2006	8520.6	973
2007	9306.2	970.2
2008	11043.7	1628.5
2009	9968.0	1835.8
2010	11991.6	840.600
2011	14519.8	1472.4
2012	16209.6	1561.6
2013	16647.9	1651.9
2014	17228.6	1577.7
2015	16702.1	1722.94
2016	17406.8	1682.55

الملحق رقم 02

جدول توزيع ستيودنت

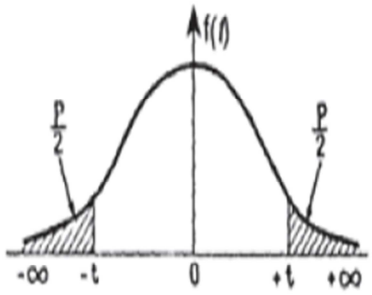

ν	0,90	0,80	0,70	0,60	0,50	0,40	0,30	0,20	0,10	0,05	0,02	0,01
1	0,158	0,325	0,510	0,727	1,000	1,376	1,963	3,078	6,314	12,706	31,821	63,657
2	0,142	0,289	0,445	0,617	0,816	1,061	1,386	1,886	2,920	4,303	6,965	9,925
3	0,137	0,277	0,424	0,584	0,765	0,978	1,250	1,638	2,353	3,182	4,541	5,841
4	0,134	0,271	0,414	0,569	0,741	0,941	1,190	1,533	2,132	2,776	3,747	4,604
5	0,132	0,267	0,408	0,559	0,727	0,920	1,156	1,476	2,015	2,571	3,365	4,032
6	0,131	0,265	0,404	0,553	0,718	0,906	1,134	1,440	1,943	2,447	3,143	3,707
7	0,130	0,263	0,402	0,549	0,711	0,896	1,119	1,415	1,895	2,365	2,998	3,499
8	0,130	0,262	0,399	0,546	0,706	0,889	1,108	1,397	1,860	2,306	2,896	3,355
9	0,129	0,261	0,398	0,543	0,703	0,883	1,100	1,383	1,833	2,262	2,821	3,250
10	0,129	0,260	0,397	0,542	0,700	0,879	1,093	1,372	1,812	2,228	2,764	3,169
11	0,129	0,260	0,396	0,540	0,697	0,876	1,088	1,363	1,796	2,201	2,718	3,106
12	0,128	0,259	0,395	0,539	0,695	0,873	1,083	1,356	1,782	2,179	2,681	3,055
13	0,128	0,259	0,394	0,538	0,694	0,870	1,079	1,350	1,771	2,160	2,650	3,012
14	0,128	0,258	0,393	0,537	0,692	0,868	1,076	1,345	1,761	2,145	2,624	2,977
15	0,128	0,258	0,393	0,536	0,691	0,866	1,074	1,341	1,753	2,131	2,602	2,947

الملحق رقم 03

جدول دربين–واتسون

n	$k=1$		$k=2$		$k=3$		$k=4$		$k=5$	
	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2
15	1,08	1,36	0,95	1,54	0,82	1,75	0,69	1,97	0,56	2,21
16	1,10	1,37	0,98	1,54	0,82	1,73	0,74	1,93	0,62	2,15
17	1,13	1,38	1,02	1,54	0,90	1,71	0,78	1,90	0,67	2,10
18	1,16	1,39	1,05	1,53	0,93	1,69	0,82	1,87	0,71	2,06
19	1,18	1,40	1,08	1,53	0,97	1,68	0,86	1,85	0,75	2,02
20	1,20	1,41	1,10	1,54	1,00	1,68	0,90	1,83	0,79	1,99
21	1,22	1,42	1,13	1,54	1,03	1,67	0,93	1,81	0,83	1,96
22	1,24	1,43	1,15	1,54	1,05	1,66	0,96	1,80	0,86	1,94
23	1,26	1,44	1,17	1,54	1,08	1,66	0,99	1,79	0,90	1,92
24	1,27	1,45	1,19	1,55	1,10	1,66	1,01	1,78	0,93	1,90
25	1,29	1,45	1,21	1,55	1,12	1,66	1,04	1,77	0,95	1,89
26	1,30	1,46	1,22	1,55	1,14	1,65	1,06	1,76	0,98	1,88
27	1,32	1,47	1,24	1,56	1,16	1,65	1,08	1,76	1,01	1,86
28	1,33	1,48	1,26	1,56	1,18	1,65	1,10	1,75	1,03	1,85
29	1,34	1,48	1,27	1,56	1,20	1,65	1,12	1,74	1,05	1,84
30	1,35	1,49	1,28	1,57	1,21	1,65	1,14	1,74	1,07	1,83
31	1,36	1,50	1,30	1,57	1,23	1,65	1,16	1,74	1,09	1,83
32	1,37	1,50	1,31	1,57	1,24	1,65	1,18	1,73	1,11	1,82
33	1,38	1,51	1,32	1,58	1,26	1,65	1,19	1,73	1,13	1,81

الملحق رقم 04

جدول توزيع فيشر

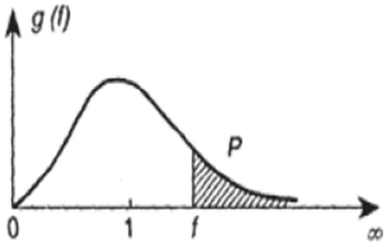

ν_2	$\nu_1 = 6$		$\nu_1 = 8$		$\nu_1 = 12$		$\nu_1 = 24$		$\nu_1 = \infty$	
	0,05	0,01	0,05	0,01	0,05	0,01	0,05	0,01	0,05	0,01
1	161,4	4052	199,5	4999	215,7	5403	224,6	5625	230,2	5764
2	18,51	98,49	19,00	99,00	19,16	99,17	19,25	99,25	19,30	99,30
3	10,13	34,12	9,55	30,81	9,28	29,46	9,12	28,71	9,01	28,24
4	7,71	21,20	6,94	18,00	6,59	16,69	6,39	15,98	6,26	15,52
5	6,61	16,26	5,79	13,27	5,41	12,06	5,19	11,39	5,05	10,97
6	5,99	13,74	5,14	10,91	4,76	9,78	4,53	9,15	4,39	8,75
7	5,59	12,25	4,74	9,55	4,35	8,45	4,12	7,85	3,97	7,45
8	5.32	11,26	4,46	8,65	4,07	7,59	3,84	7,01	3,69	6,63
9	5.12	10,56	4,26	8,02	3,86	6,99	3,63	6,42	3,48	6,06
10	4,96	10,04	4,10	7,56	3,71	6,55	3,48	5,99	3,33	5,64
11	4,84	9,65	3,98	7,20	3,59	6,22	3,36	5,67	3,20	5,32
12	4.75	9,33	3,88	6,93	3,49	5,95	3,26	5,41	3,11	5,06
13	4.67	9,07	3,80	6,70	3,41	5,74	3,18	5,20	3,02	4,86
14	4.60	8,86	3,74	6,51	3,34	5,56	3,11	5,03	2,96	4,69